جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية

المسار: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب: عبد المالك عايشي

بعنوان:

دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك

دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية منطقتي ورقلة وغارداية لسنة 2013 "استبيان"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2013/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/بوخاري عبدالحميد	(أستاذ محاضر ب– جامعة قاصدي مرباح) رئيسا
الأستاذ /علي بن ساحة	(أستاذ مساعد أ – جامعة قاصدي مرباح) مشرفا
الأستاذ /رمزي أحمد صياغ	(أستاذ مساعد أ – جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية 2013/2012

الإهداء

إلى من قال فيهما الرحمان عز وجل

"وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة، وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى والدتي التي علمتني الصبر...

إلى والدي الذي علمني حب العمل ونبذ الكسل...

إلى أخي وأخواتي كل واحد باسمه...

إلى كل فرد من عائلتي كل واحد باسمه...

إلى كل أساتذتي في جميع الأطوار...

إلى كل أصدقائي وزملائي ...

إلى كل باحث وطالب علم...

أهدي هذا العمل

عبد المالك عايشي

شكر و تقدير

أتوجه بالشكر إلى الله على ما منحني من إرادة وعلم لإنجاز هذا العمل فلله الشكر أولا وأخيرا.

اعترافا بالفضل وتقديرا الجميل لا يسعني وأنا أنتهي من إعداد هذا البحث إلا أن أتوجه بجزيل شكري وامتناني إلى الأستاذ الفاضل "علي بن ساحة" لقبوله الإشراف على هذا العمل ونصائحه توجيهاته

و على ماتكرم به عليا ومن سعة صدر ونصح وإرشاد.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة و أصدقائي الطلبة على مساعدتهم لي في هذا العمل.

كما لا أنسا الأصدقائي السيد عثمان بوحميدة و عبد الرزاق لروي و مسعود شطيبة لمساعدتهم لي في هذا العمل.

وإلى كل من علمني حرفا فصرت على ما أنا عليه وكل معلمي في مسيرتي الدراسية

إلى كل من وقف معي ولو بالدعاء

عبد المالك عايشي

الملخص:

يتمحور موضوع الدراسة، حول دراسة تحليلة لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، لدى نقوم بدراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، ثم ننتقل إلى دراسته في البنوك في ظل المعايير المحاسبة الدولية.

ومن هذا المنطلق تظهر أهمية موضوع النظام المحاسبي في القطاع البنكي، خاصة في حالة البنوك التي تشهد مرحلة انتقالية في نظامها المحاسبي (من النظام المحاسبي القطاعي إلى النظام المحاسبي المالي القطاعي) والذي تقرر تطبيقه منذ بداية سنة 2010 .

من أجل ذلك حاولنا في هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية : "ما مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك ؟"، و للإجابة على هذا التساؤل اعتمدنا على الدراسة التطبيقية التحليلية للنظام المحاسبي في البنوك، وذلك عن طريق الاستبيان الموجه إلى البنوك الجزائرية خاصة منطقتي ورقلة وغارداية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي البنكي، البنوك التجارية.

Abstract:

The subject of our study focuses on the analytical study of the application of the financial accounting system in banks. To reach this goal we try study this form of application of the financial accounting system in Algerian companies and then move on to apply it in the banks according to the international accounting standards.

In this respect, the importance of accounting system in the banking sector is imposed, especially in the case of banks whose accounting system is experiencing a transitional phase (From the sectoral accounting system to the sectoral financial accounting system) which has been applied since the early 2010.

For this reason, we have tried to deal with the following question: "To how extent is applicable the financial accounting system in banks?"

To answer this question, we relied on the practical analytic study of accounting system in banks through a questionnaire addressed to the Algerian banks in both Ouargla and Ghardaia.

Key words: the financial accounting system, the international accounting standards, the financial accounting system banking, commercial banks.

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	III
الشكر.....	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات.....	VI
قائمة الجداول.....	VIII
قائمة الأشكال البيانية.....	X
قائمة الملاحق.....	XII
قائمة الاختصارات و الرموز.....	XIII
المقدمة العامة.....	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي	
تمهيد.....	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية.....	3
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي	3
المطلب الثاني: النظام المحاسبي البنكي.....	7
المطلب الثالث: المخطط المحاسبي البنكي.....	10
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.....	15
خلاصة الفصل الأول.....	18
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد.....	20
المبحث الأول: عرض الاستبيان.....	21
المطلب الأول: عينة الدراسة وحدودها.....	21
المطلب الثاني: مراحل إعداد الاستبيان.....	22
المطلب الثالث: هيكل الاستبيان.....	23
المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج الاستبيان.....	23
المطلب الأول: تحليل نتائج الاستبيان.....	24

المطلب الثاني: تحليل محاور الاستبيان.....	36
خلاصة الفصل الثاني.....	43
الخاتمة العامة.....	44
المراجع.....	47
الملاحق.....	50
الفهرس.....	61

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
2_1	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	24
2_2	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	25
2_3	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية	25
2_4	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	26
2_5	يوضح تفسيرات المستجوبين حول اعتبار قيام الجزائر بتبني النظام المحاسبي المالي أمر جيد	27
2_6	يوضح تفسيرات المستجوبين حول تميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق	27
2_7	يوضح تفسيرات المستجوبين حول ترتكز النظام المحاسبي المالي على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي	28
2_8	يوضح تفسيرات المستجوبين حول سماح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية منسجمة	28
2_9	يوضح تفسيرات المستجوبين حول قرار المجلس الوطني للمحاسبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي هو الحل المناسب للمشاكل التي تعاني منها الممارسة المحاسبية	29
2_10	يوضح تفسيرات المستجوبين حول مواجهة المشاكل عند تطبيق النظام المحاسبي المالي	29
2_11	يوضح تفسيرات المستجوبين حول توافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات البنوك الجزائرية	30
2_12	يوضح تفسيرات المستجوبين حول المعلومات التي تقدمها القوائم المالية البنكية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها	31
2_13	يوضح تفسيرات المستجوبين حول تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى تحسين وضعية البنك	31
2_14	يوضح تفسيرات المستجوبين حول المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي البنكي أفضل من معلومات التي يقدمها النظام المحاسبي البنكي السابق	32
2_15	يوضح تفسيرات المستجوبين حول القوائم المالية البنكية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية	32
2_16	يوضح تفسيرات المستجوبين حول مواجهة المشاكل في فهم و تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك	33

17_2	يوضح تفسيرات المستجوبين أن المحاسبين لهم القدرة على تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك	33
18_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي البنكي ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها	34
19_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول أن القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للبنك	35
20_2	يوضح تفسيرات المستجوبين أن البنوك الجزائرية ملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية	35
21_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى تحسين القطاع البنك	36
22_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول أن يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى تسهيل العمل المحاسبي البنكي	36
23_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول أن من إيجابيات الممارسة المحاسبية تطبيق الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية	37
24_2	عرض قيم مقياس ليكارت الثلاثي	37
25_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالى في المؤسسة الجزائرية	38
26_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول مدى إمكانية نجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك	39
27_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول مدى إمكانية نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك	41

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1_2	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	24
2_2	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	25
3_2	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية	25
4_2	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	26
5_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول اعتبار قيام الجزائر بتبني النظام المحاسبي المالي أمر جيد	27
6_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول تميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق	27
7_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول ترتكز النظام المحاسبي المالي على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي	28
8_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول سماح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية منسجمة	28
9_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول قرار المجلس الوطني للمحاسبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي هو الحل المناسب للمشاكل التي تعاني منها الممارسة المحاسبية	29
10_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول مواجهة المشاكل عند تطبيق النظام المحاسبي المالي	29
11_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول توافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات البنوك الجزائرية	30
12_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول المعلومات التي تقدمها القوائم المالية البنكية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها	31
13_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى تحسين وضعية البنك	31
14_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي البنكي أفضل من معلومات التي يقدمها النظام المحاسبي البنكي السابق	32
15_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول القوائم المالية البنكية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية	32
16_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول مواجهة المشاكل في فهم و تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك	33
17_2	يوضح أن المحاسبين لهم القدرة على تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك	33

18_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي البنكي ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها	34
19_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول أن القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية تعبر عن الوضعية المالية الحقيقة للبنك	35
20_2	يوضح تفسيرات المستجوبين أن البنوك الجزائرية ملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية	35
21_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى تحسين القطاع البنك	36
22_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول أن يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى تسهيل العمل المحاسبي البنكي	36
23_2	يوضح تفسيرات المستجوبين حول أن من إيجابيات الممارسة المحاسبية تطبيق الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية	37

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
1	جدول المعايير المحاسبية الدوليةIAS والتعديلات التي أجريت عليها	48
2	جدول قائمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS	49
3	نموذج جدول الأصول للميزانية البنكية	50
4	نموذج جدول الخصوم للميزانية البنكية	51
5	نموذج جدول خارج الميزانية	52
6	نموذج جدول حساب النتائج البنكي	53
7	استمارة الاستبيان	54

قائمة الاختصارات و الرموز

الرمز	الدلالة
PCN	المخطط المحاسبي الوطني
PCG	المخطط المحاسبي العام الفرنسي
SCF	النظام المحاسبي المالي
IAS	المعايير المحاسبية الدولية
IFRS	المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية
IASC	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFAC	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية

المقدمة العامة

توطئة :

بما أن النظام المصرفي بمختلف أجهزته يعتبر القلب النابض لاقتصاد أي دولة وهذا من خلال ما يقوم به من تجميع للمدخرات لتستثمر في شتى المجالات، والقيام بأنشطة الوساطة المالية كالائتمان بمختلف أنواعه وغير ذلك من المعاملات المالية التي لا غنى عنها لأي اقتصاد، بالإضافة إلى ذلك، فيلعب الجهاز المصرفي دورا أساسيا في تخطيط وتنفيذ مختلف السياسات المالية والاقتصادية خاصة فيما يخص التنمية، فهو يعتبر المرآة العاكسة لتقدم اقتصاد أي دولة أو تأخره .

ونظرا للأهمية البارزة و البالغة للمؤسسات البنكية، كان لابد عليها أن تحافظ على وضعيتها المالية حتى تتمكن من التلاؤم مع وضعية نشاطها الذي تمارسه و المعرض لمتغيرات متعددة، ولعل من أهم هذه المتغيرات، الأنظمة والتشريعات القانونية و من ضمنها التنظيم المحاسبي .

إن العديد من الدول ومن بينها الجزائر، باشرت بإصلاح أنظمتها المحاسبية، وذلك بتطبيق النظام المحاسبي المالي الموحد ،قصد مواكبة حاجيات المستثمرين الأجانب والمحليين من المعلومات للفوز بقدر أكبر من الاستثمارات الأجنبية وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية، وكذلك العمل على رفع كفاءة النظم المحاسبية المحلية لهذه الدول خاصة النامية منها والتي تفتقر إلى الخبرة والإمكانيات في هذا المجال .

منذ اعتماد الجزائر على النظام المحاسبي المالي مطلع سنة 2010 سعت أن يشمل هذا النظام المحاسبي جميع المؤسسات بغض النظر عن طبيعة نشاطها ،إلا أن القطاع البنكي و ما يميزها من نشاطات يجعله ينفرد بطابع خاص يفصله عن باقي القطاعات الأخرى ،وبالرغم من هذا الاختلاف الموجود سيحافظ النظام المحاسبي و المالي للقطاع البنكي على تطبيق نفس القواعد والمبادئ الأساسية المتبعة في سائر الشركات ،من تسجيل العمليات والتعاملات المالية في الدفاتر والسجلات المحاسبية والمالية بحيث تتبع نفس الخطوات في إعداد الميزانيات المحاسبية والمالية ،جداول النتائج و موازين المراجعة...إلخ.

إشكالية البحث:

يتميز قطاع البنكي بخصوصيات في المعاملات كغيره من القطاعات الأخرى التي تسعى لضمان التسيير الجيد والملائم من أجل تحقيق أهدافها المسطرة وبالتالي من الطبيعي أن يكون لها محاسبة خاصة تعالج فيها جميع عملياتها المالية من قبول الودائع وتوظيف المدخرات وتكوين الأموال الاحتياطية واستثمارها، إلا أن الإشكال الذي

سيطرح هو " **ما مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك ؟ وهل يمكن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك؟ "**

هذه الإشكالية تدفع بنا إلى طرح التساؤلات التالية :

- ماهو النظام المحاسبي المالي ؟
- هل النظام المحاسبي المالي البنكي يتلاءم مع نشاط البنوك ؟
- هل يمكن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك ؟

فرضيات البحث :

- النظام المحاسبي المالي هو إصلاح للمخطط الوطني المحاسبي؛
- النظام المحاسبي المالي البنكي يتلاءم مع نشاط البنوك؛
- يمكن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك.

مبررات اختيار الموضوع :

- حداثة الموضوع نسبيا حتى الآن باعتبار مجال التطبيق هذا النظام بدأ خلال عام 2010 وبتالي فتح المجال للمهتمين بهذا الموضوع في المستقبل؛
- تعزيز المعارف الشخصية في مجال المحاسبة البنكية؛
- بحكم تخصصنا في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير وعلوم التجارية فرع دراسات محاسبية وجبائية معمقة وجب الاطلاع على قطاع البنوك ودراسة المحاسبة الخاصة المطابقة فيها .

أهداف الدارسة وأهميتها :

ومن بين أهداف البحث هو الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية بالإضافة إلى اكتساب معارف جديدة فيما يخص محاسبة البنوك، ومحاولة منا لإثراء الموضوع بمعلومات تفيد القارئ من خلال إبراز أهم التطورات التي عرفتها البنوك في التكيف مع المعايير المحاسبية الدولية وتحديد الوسائل التي تعتمد عليها البنوك في عملياتها المحاسبية،وكذلك إعطاء صورة واضحة وبسيطة عن محاسبة البنوك والإطلاع على المخرجات النهائية لنظام المحاسبة في القطاع البنكي و المتمثلة في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري .

إن لهذا البحث أهمية بالغة،خاصة أن الجزائر في وشك الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما يستوجب توحيد لغة تسيير مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع البنكي مع ما هو متعارف عليه دوليا، حيث أن القطاع البنكي يتميز بحيوية وتحولات لا نجدها في باقي القطاعات الاقتصادية. تتجسد هذه التحولات في ظهور

نشاطات وخدمات جديدة، توسع الأسواق المصرفية وظهور أسواق جديدة، تحول السياسات الاقتصادية، ظهور مفاهيم وسلوكيات جديدة كإلغاء الوساطة المالية، فتستدعي الترجمة المحاسبية السليمة لهذه التحولات، وضع مخطط محاسبي بنكي يتكيف مع هذه التغيرات، معبرا عنها تعبيرا مفيدا لإعداد القوائم المالية .

حدود الدارسة :

الإطار الزماني : لقد تطرقنا في هذا البحث إلى دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، وقد كان ذلك في الفترة التي تم خلالها توزيع واستلام استمارات الاستبيان وهذا خلال سنة 2013.

الإطار المكاني : دراستنا ترتكز على كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك خصوصا في الجزائر، وفي الفصل التطبيقي قمنا بدراسة تحليلية بواسطة استبيان وعرضها على مجموعة من البنوك في منطقتي ورقلة وغارداية.

منهج البحث والأدوات المستخدمة :

المنهج الوصفي وهو الذي يقوم بوصف النظام المحاسبي المالي، والنظام المحاسبي الملي البنكي و المخطط المحاسبي البنكي.

المنهج التحليلي (المنهج المتكامل في البحوث التطبيقية) دراسة حالة مجموعة من البنوك في منطقتي ورقلة وغارداية.

مرجعية الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا هذه على عدة كتب في مجال محاسبة البنوك، وبعض المقالات والأبحاث العلمية أطروحة الدكتوراه ومذكرات الماستر، كما اعتمدنا كذلك على القرارات، القوانين و المراسيم المحاسبية .

صعوبات البحث:

كل بحث بطبيعة الحال عرضة لجملة من الصعوبات المختلفة، نذكر من بين الصعوبات التي واجهناها عند إعداد هذا البحث ما يلي :

- صعوبة دراسة حالة تطبيقية أي إقناع أفراد العيينة بالإجابة على استمارة الاستبيان و الحصول على تربص؛
- قصر الفترة الممنوحة للبحث .

هيكل البحث :

سعيا من لإنجاز هذا البحث والإجابة على الإشكالية، قمنا بتقسيمه إلى فصلين، الفصل الأول للجانب النظري و الفصل الثاني للجانب التطبيقي، ويمكن استعراض هيكل البحث كما يلي:

يتناول الفصل الأول إلى عرض الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي البنكي، بحيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم تخصيصه الأدبيات النظرية حيث المطلب الأول للإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية و المطلب الثاني لنظام المحاسبي البنكي أما المطلب الثالث المخطط المحاسبي البنكي، والمبحث الثاني يتناول الأدبيات التطبيقية الذي يتمثل في الدراسات السابقة .

يتحدث الفصل الثاني عن الدراسة الميدنية تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم تخصيصه إلى عرض الاستبيان، المبحث الثاني يتناول معالجة وتحليل نتائج الاستبيان.

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي البنكي

تمهيد :

تعد البنوك من القطاعات الحيوية التي تساهم في عملية تنشيط استمرارية الاقتصاد الوطني بصفة عامة، إلا انه لا يمكن أن نتكلم عن استمرارية نشاط البنوك دون التكلم عن المحاسبة التي هي أساس كل مؤسسة مهما كان نوعها اقتصادية، مالية، تجارية، ومن بين هذه المؤسسات البنوك .

إن النظام المحاسبي في القطاع البنكي يختلف عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى، لكن أساسها المحاسبي يبقى نفسه، إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي للقطاع البنكي يتطلب بالضرورة فهم و التعرف على مختلف التقارير المحاسبية والمالية .

المبحث الأول : الأدبيات النظرية

بما أن النظام المحاسبي في القطاع البنكي يختلف عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى لكن أساسها المحاسبي يبقى نفسه، من حيث اعتماده على مجموعة مستنديه وأخرى دفترية، إلا أن فهم مدى تطبيق النظام المحاسبي الجديد لدى المؤسسات البنكية . ولذلك سنتناول في هذا المبحث ما يلي :

- النظام المحاسبي المالي؛
- النظام المحاسبي البنكي وفق النظام المحاسبي المالي؛
- المخطط المحاسبي البنكي وفق النظام المحاسبي المالي .

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

الفرع الأول : تعريف النظام المحاسبي المالي

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني PCN في شهر أفريل سنة 2001، من طرف عدة خبراء فرنسيين لتعاونا مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC . و قد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، و طبقا لهذا القانون فإن (المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها و تقييمها و تسجيلها، و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية)[1] .

نشير أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF مستمد من النظام الأنجلوساكسوني، و مدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي PCG

الفرع الثاني : خصائص النظام المحاسبي المالي :[2]

يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص هي:

- يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي، و إعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا و شفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات و تقييمها و إعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات و تسهيل مراجعة الحسابات؛

---

[1] المادة رقم 3 **من القانون رقم07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة** في 25 نوفمبر 2007، الجزائر .

[2] ناصر مراد، "**الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي**"، ملتقى دولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، الجزائر، سنة 2009، ص3.

- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة و مقروءة تمكن من إجراء المقارنات و اتخاذ القرارات؛

- و يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، و معايير محاسبية، و مدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة. و تشمل الكشوف المالية على ما يلي :

- الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة عن الميزانية و حساب النتائج .

الفرع الثالث : المعايير المحاسبية (IAS/IFRS)

أولا:مفهوم المعيار المحاسبي

المعيار المحاسبي هو بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب.[1]

يعرف المعيار بأنه : مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي ،يهدف الى تحديد اساس الطريقة السليمة لتحديد و القياس و الافصاح عن عناصر القوائم المالية ، و تأثير العمليات و الأحداث و الظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها.[2]

من خلال ما سبق يمكننا أن نعرف المعايير المحاسبية بأنها كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلا أو مرجعا سواء أكانت نصوص تشريعية أو تنظيمية أو توصيات صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم العمل المحاسبي ، أما المعايير المحاسبية الدولية هي معايير صادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية من أجل توحيد المحاسبة على المستوى الدولي بهدف ضمان التجانس في المعلومات

[1] صبيحي عبد الرحمان،**التنظيم المحاسبي في القطاع البنكي وفق النظام المحاسبي المالي**،مذكرة ماستر،كليةالعلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية،ورقلة،سنة2011، ص8

[2] مداني بلغيث، **أهمية الاصلاح المحاسبي للمؤسسات في ظل اعمال التوحيد** ،اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،الجزائر،سنة2004،ص62

المحاسبية و المالية لأجل تسهيل قراءتها و إجراء المقارنات بين الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات و كذلك النتائج المحققة.

ثانيا: أهم المنظمات المهتمة بالمعايير المحاسبية الدولية[1]

1- لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC

هي منظمة مستقلة تأسست سنة 1973 تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية، في جميع أنحاء العالم تتشكل هذه الهيئة من 19من الإداريين،يتم اختيارهم من قبل لجنة التعيين ويشترط في تركيبة الأعضاء أن تكون ممثلة للأسواق المالية العالمية،والتنوع في الأصول الجغرافية والمهنية.

2- الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC

هو منظمة دولية تضم في عضويتها هيئات المحاسبة والمراجعة والهيئات المحاسبية ذات الصلة في دول العالم، تأسس عام 1977، ويضم في عضويته 155 عضو ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من مليونين ونصف مليون محاسب .

ويضم الاتحاد في عضويته بعض الهيئات المحاسبية في بعض الدول العربية مثل البحرين ومصر والعراق ولبنان والمغرب والسعودية وتونس.

3- مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

بعد حوالي 25 عاما من البدء في تطوير المعايير، ظهرت الحاجة إلى تغيير هيكل اللجنة .والشكل الجديد هو مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والذي تقع على عاتقه المسؤولية لتطوير معايير التقارير المالية الدولية، تشكل المجلس عام 2001 ليحل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية.

ثالثا: قائمة معايير التقارير المالية :[2]

أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC 41 معيارا، وفي إطار سياسة التحسين المستمر فقد قامت اللجنة بإعادة صياغة وحذف بعض المعايير، بحيث بقي منها في عام 2008 فقط 31 معيارا نافذ المفعول.

(جدول المعايير المحاسبية الدولية IASC الملحق رقم 01)

---

[1] حسين القاضي وآخرون، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة للنشر،ط1 عمان،الأردن 2008،ص 110-111

[2] أمين السيد أحمد لطفي،**المحاسبة الدولية لشركات متعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2004 ص 436

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB منذ عام 2001، ثمانية معايير دولية لإعداد التقارير المالية، وهذه المعايير هي IFRS الدولية. (جدول المعايير المحاسبية الدولية IFRS الملحق رقم 02)

رابعا: المعايير المحاسبية الدولية المصرفية:

يوجد الان 9 معايير خاصة بالتقارير المالية الدولية و 28 معيارا محاسبيا دوليا سارية المفعول و كلها موجهة لجميع المؤسسات بمختلف أنواعها من بينها البنوك و المؤسسات المالية التي قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بوضع معايير خاصة بها و المتمثلة في كل من المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 و 39 و معيار التقرير المالي الدولي رقم 07

1- معيار التقرير المالي الدولي رقم 07:

نتيجة لتعاظم دور الأوراق المالية وتداولها في سوق الأوراق المالية وما لها من أثر واضح وكذلك صاحب تعاظم هذا الدور وارتباطه بالمخاطر الملازمة لها. فكان لابد من إصدار معيار محاسبي يحظى بالقبول العام العالمي لتوضيح الألية التي تنظم عمليات الأدوات المالية وهذا المعيار هو معيار التقرير المالي الدولي (7) حول الإفصاح في الأدوات المالية. "ويركز هذا المعيار على بيان عنصر الأهمية (الجوهر يغلب الشكل) لمبلغ الأدوات المالية على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.[1]

2- نطاق المعيار:[2]

ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (7) على الأدوات المالية : والأداة المالية هي عقد تؤدي إلى نشوء أصل مالي لشركة ما والتزام مالي أو أداة حق ملكية لشركة أخرى ،ويشمل مصطلح الأدوات المالية أدوات حقوق ملكية والأصول المالية والالتزامات المالية، ولجميع هذه المصطلحات الثلاث تعريفات تساعد الشركات على تحديد أي البنود التي ينبغي محاسبتها كأدوات مالية .

وينطبق هذا المعيار على:

أ- المؤسسات المالية؛

ب - كل مؤسسة يكون من بين أنشطتها الأساسية قبول الودائع و اقتراض الأموال بهدف إقراضها أو استثمارها؛

ج - المؤسسات التي تدخل في نطاق التشريعات المصرفية .

---

[1] ابو نصار، محمد، و حميدات، جمعة، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2008.، ص783.

[2] احمد مخلوف ، الإطار **المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية** ،دور معايير الابلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة مشتركة، الملتقى الدولي ،جامعة بليدة ،سنة 2009، ص 5.

المطلب الثاني : النظام المحاسبي البنكي

الفرع الأول : مفهوم النظام المحاسبي البنكي

النظام المحاسبي هو الوسائل التي تمكن إدارة المشروع من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية واستخلاص نتائج الأعمال التي تمت بتوجيهها وإشرافها .

فالنظام المحاسبي يشتمل على مجموعة النماذج والسجلات و الإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص وتقرير البيانات المالية المطلوبة بواسطة الإدارة ،لتحقيق الرقابة على الأنشطة[1].

تمسك محاسبة البنوك وفقا للأصول المتبعة في المشاريع التجارية والصناعية وتبعا لذلك يكون للبنك[2]:

أ- محاسبة مركزية في الإدارة العامة :

ويقصد بها محاسبة واحدة تتجمع في جميع العمليات الخاصة بالإدارة العامة وكذلك عمليات الفروع خلال فترة زمنية معينة .

ب- محاسبة مستقلة لكل فرع من فروع البنك التجاري:

تظهر نتائج أعماله خللا فترة زمنية معينة, أي أن لكل فرع من فروع البنك التجاري محاسبة خاصة به وفق أصول خاصة، يسجل فيها عملياته , ثم يرسل الفرع نتائج أعماله في نهاية كل شهر على ميزان مراجعة إلى الإدارة العامة التي تتولى توحيدها مع محاسبتها الخاصة .

تتولى المحاسبة المركزية في الإدارة العامة مسك الحسابات التي تريدها و توحد أرصدتها والتي تخص الفروع كالحسابات الخاصة بالمراسلين بالخارج , حيث تقوم المحاسبة المركزية وبصورة دورية ولاسيما في نهاية السنة المالية بترصيد هذه الحسابات بهدف تنظيم الأوضاع العامة للبنك التجاري والحسابات الختامية .

الفرع الثاني : خصائص وعناصر النظام المحاسبي البنكي.

أولا: خصائص النظام المحاسبي البنكي

يتميز النظام المحاسبي لدى البنوك بمجموعة من الخصائص التالية[3]:

- يوضع النظام المحاسبي لتلك البنوك على أساس الفترة المحاسبية هي يوم واحد بمعنى أنه يتضمن إعداد موازين يومية، و إجراء المطابقة اليومية بين الدفاتر المختلفة و حرصا من البنك على توفير الثقة؛
- يهتم البنك بالمحافظة على أصوله خصوصا الأصول النقدية؛

---

[1] أحمد نور، "**محاسبة المنشآت المالية** "، دار النهضة العربية، الأردن، سنة 1986، ص9

[2] عبد الرزاق شحاته, "**محاسبة المنشأة المالية (البنوك التجارية)**", دار المسيرة للنشر والتوزيع, مصر 1998 , ص18

[3] محمد هلالي، " **محاسبة المؤسسات المالية**"، الطبعة الأولى"، دار المناهج،الاردن 2007 ،ض ص23 . 24

– تطبق البنوك التجارية إجراءات متعددة من أنظمة الرقابة الداخلية تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق الضبط الحسابي و أحكام الرقابة على أموال و عمليات البنك؛

– تعد مستندات القيد في البنك التجاري عادة من أصل و أكثر من صورة حتى يمكن تداولها في الأقسام المختلفة التي تتأثر بالعمليات المؤيدة لها أو يتم القيد في دفاتر كل قسم من هذه الأقسام من واقع صورة مستند القيد خاصة به؛

– تتحدد أنواع العماليات مجال العمل المحاسبي لدى البنوك التجارية في :

أ .عمليات نقدية تكون الخزينة طرفا فيها قبضا أو صرفا؛

ب .عمليات مقاصة لا تكون الخزينة طرفا فيها وتتضمن معاملات بين عملاء البنك أو بين فروعه تكون عمليات متعلقة بالإيرادات و المصروفات أو بشراء مستلزمات للبنك لأغراضه التنظيمية وغيرها .

– تتحدد طريقة عمل النظام المحاسبي في البنك على أساس إثبات العمليات التي تقوم بها الأقسام أولا بأول في ملاحق الخزينة و اليومية الخاصة بها، ثم ترسل الملاحق مع ما يخصها من مستندات إلى قسم المراجعة بالبنك حيث يقوم القسم المذكور بمراجعة هذه الملاحق مستنديا . ثم يقوم قسم المراجعة بتجميع ملاحق الخزينة الواردة و تفريغها وعمل ملخص لجمع عمليات الخزينة عن اليوم من مقبوضات ومدفوعات، و يرسل هذا الملخص إلى قسم الحسابات العامة حيث يكون أساس القيد لعمليات الخزينة اليومية في دفتر اليومية العامة .

– تتحدد خطوات الضبط الحسابي لعمليات البنك في نهاية اليوم على النحو التالي :

أ .يتم إعداد كشف الحركة اليومي من واقع اليوميات المساعدة التي تمسكها أقسام البنك المختلفة؛

ب .إعداد كشوف المراجعة اليومية من واقع دفاتر الأستاذ المساعدة، و طابق مجموعها مع مجموع كشوف الحركة اليومية؛

ج .يتم إعداد ميزان المراجعة اليومي و عن طريقه يتم مطابقة الأرصدة الإجمالية بالأستاذ العام مع أرصدة الحسابات التفصيلية في دفاتر الأستاذ المساعدة .

– يجب أن يكون النظام المحاسبي قادر على موافاة إدارة البنوك التجارية الداخلية وكذلك سلطات الرقابة على البنوك بالمعلومات الضرورية لصياغة السياسات المختلفة على أن تقدم هذه المعلومات في الوقت المناسب[1] .

ثانيا : عناصر النظام المحاسبي البنكي

تختلف طبيعة العمليات والخدمات من مؤسسة لأخرى, لذا تختلف النظم المحاسبية التي تتبع كل منها, إلا أنه لابد أن تتوفر عناصر أساسية يمكن إعتبارها مشتركة في جميع الأنظمة المحاسبية وهي[2]:

[1] محمد هلالي، نفس المرجع السابق، ص24.

[2] خالد أمين عبد الله وزملاءه, "**العمليات المصرفية**", دار وائل للنشر, الأردن, 1998, ص ص45-46.

1–النظرية المحاسبية : أي يقوم النظام المحاسبي البنكي على أساس نظرية القيد المزدوج التي تنص على أن كل عملية تجارية ذات أثر مالي تؤثر على طرفين تجعل أحدهما مدينا والأخر دائنا بنفس القيمة .

2 – الطريقة المحاسبية : ونعني بها إستخدام الدفاتر المساعدة العامة أو المركزية من يوميات ودفتر أستاذ ...إلخ.

3 – المجموعة الدفترية : وهي دفاتر وكشوف التي يسجل فيها وتحددها طريقة المحاسبية المطبقة .

4 – المجموعة المستندية : وهي المستندات التي يتم بموجبها التسجيل في الدفاتر المحاسبية كالشيكات .

5 – مجموعة وسائل تطبيق العمل المحاسبي : وتشمل الوسائل اللازمة لتنفيذ العمليات المحاسبية كاستخدام الحاسوب الإلكتروني في معالجة كميات كبيرة من البيانات بحيث تستخلص نتائجها بسرعة كبيرة مقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدويا .

6 – القوائم المالية والكشوف الإحصائية : وتشمل قائمتي الدخل والمركز المالي بإضافة إلى تقارير ودراسات وكشوفات إحصائية, وتعد لأغراض معينة وبصفة دورية أو غير دورية .

7 – الإجراءات الرقابية : ويشمل وسائل رقابية محاسبية والإدارية وضبط داخلي تعمل جمعا لضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية, وسلامة الأصول المختلفة, والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية ومنها : التدقيق الداخلي , التفتيش , موازين المراجعة الدورية , التأمين على الممتلكات ...إلخ .

8 – المنهج المحاسبي : ويشمل على مختلف أنواع الحسابات وأرقامها وتقسيماتها وتوزيعاتها على الدفاتر ومراجعة القيود والتحقيق من إتباع التعليمات الموضوعة .

9 – الموظفون : وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام فيجب أن يستوعب هؤلاء خطوات النظام وإجراءاته حتى يتمكنوا من القيام بالمهام المحاسبية على أكمل وجه .

الفرع الثالث : مبادئ النظام المحاسبي البنكي

تقوم محاسبة البنوك على المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المحاسبة العامة و يمكن تلخيصها فيما يلي :

1–**مبدأ ثبات الطرق** : يعني هذا المبدأ أن البنك عليه الاستمرار في تطبيق الطرق و السياسات المحاسبية المتبعة من سنة إلى أخرى، وفي حالة الخروج على هذا المبدأ يجب الإفصاح عن ذلك مع بيان الأسباب التي أدت إلى التغير و اثر ذلك على القوائم المالية [1] .

2–**مبدأ التكلفة التاريخية** : يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الأصول بالدفاتر المحاسبية لكل تكاليف اللازمة للحصول على الأصل منذ شراءه إلى غاية التنازل عنه ويضل الأصل في دفاتر البنك بتكلفة الشراء بغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض الأسعار،و يرتبط مبدأ التكلفة التاريخية بفرض ثبات قيمة النقود[2] .

---

[1] حسين القاضي ،سوسن حلبوني ،"**مبادئ المحاسبة**" ،دار زهران للنشر و التوزيع، 1997،ص36

[2] محمود إبراهيم عبد السلام ،"**مبادئ المحاسبة المالية**" ،مكتبة و مطبعة الإشعاع القبة ،مصر، 1999 ،ص 32

3-**مبدأ الموضوعية** : تقوم المحاسبة بتسجيل العمليات المالية، ويمكن تعريف العمليات المالية بأنها عمليات التبادل بأشياء لها قيمة مالية ويحرص المحاسب عند تسجيل عمليات التبادل بالاعتماد على دليل موضوعي كفاتورة الشراء، بشيك الذي تم بموجبه الدفع حيث يعمل هذا الدليل على تعزيز القياس المحاسبي وجعله بعيدا عن التحيز وبالتالي الاعتماد على مبدأ الموضوعية يجعل التسجيلات المحاسبية أكثر شفافية حيث تعكس بصورة صادقة الوضعية المالية و النتائج الحقيقية للبنك.[3]

4-**مبدأ الحيطة والحذر** : ويعني هذا المبدأ أنه على المحاسب أن يكون متحفظ في قياس الربح وذلك بعدم إثبات أي إيراد إلا بعد تحققه بشكل فعلي، أما التكاليف أو الخسائر فهي على العكس تماما تأخذ بعين الاعتبار حتى ولو كانت محتملة فقط تكوين مخصص أو مؤونة تدني الأسهم والسندات الموجودة في محفظة البنك [1].

5**مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات** : يقتضي هذا المبدأ مقابلة إيرادات كل فترة مالية بالمصروفات الخاصة بهذه الفترة وصولا لنتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة[2] .

6-**مبدأ الدورية** : يهتم هذا المبدأ بتقسيم حياة المشروع إلى عدد من الفترات الزمنية تمثل كل فترة 12 شهرا (سنة مالية) و تبدأ عادة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر كما هو الحال في الجزائر، و يترتب على هذا المبدأ إعداد القوائم المالية السنوية (الحسابات الختامية) للبنك في نهاية كل سنة مالية للتعرف على النتيجة السنوية من ربح أو خسارة ،كما يترتب على تجاهل هذا المبدأ عدم حساب أرباح و خسائر كل سنة مالية و عدم دفع الضرائب المستحقة للدورة و عدم توزيع الأرباح للمساهمين في نهاية السنة المالية .

7- **مبدأ استقلالية الدورات** : و المقصود به إن كل دورة محاسبية تتحمل نفقاتها وتقبض إرداتها .

المطلب الثالث : المخطط المحاسبي البنكي

الفرع الأول : تعريف المخطط المحاسبي البنكي

يمثل المخطط المحاسبي مجموعة من القواعد والإجراءات لـ : تحديد المفاهيم والمبادئ التقنية المحاسبية البنكية، تسجيل ومعالجة المعلومات،إعداد القوائم المالية للبنوك .

وباعتبار أن مؤسسة مالية اقتصادية(البنوك) فهي ملزم باستعمال المخطط المحاسبي البنكي , حيث جاء المرسوم رقم 92-08 المؤرخ في22جمادى الأولى عام 1413 الموافق 92/11/17، وبناء على مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 23يوليو سنة 2009 .

---

[3] حسين القاضي ،مرجع سابق، ص36

[1] حسين قاضي ،مرجع سابق،ص37

[2] محمود إبراهيم عبد السلام ،مرجع سابق ،ص 29

تنص المادة2 :"يتعين على المؤسسات الخاضعة تسجيل عملياتها في المحاسبة وفقا لمخطط الحسابات البنكية التي تلحق مدونتها بهذا النظام .

تخص إلزامية المطابقة الترميز و تسمية و محتويات حسابات العمليات .

لا يمكن المؤسسات الخاضعة أن تنقضها، بصفة مؤقتة، إلا بترخيص خاص من بنك الجزائر."

تنص المادة3 :"يجب على المؤسسات الخاضعة أن تسجل عملياتها وفقا للمبادئ المحاسبية المحددة في القانون رقم 07- 11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي و النصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه ."[1]

الفرع الثاني : مدونة الحسابات القطاع البنكي وفق النظام المحاسبي المالي

يتعين على البنوك والمؤسسات المالية تسجيل عملياتها في المحاسبة وفقا لمخطط الحسابات البنكية التي تلحق مدونتها بهذا النظام.

تخص إلزامية المطابقة الترميز وتسمية ومحتويات حسابات العمليات [2].

الصنف 1 : عمليات الخزينة وعماليات مابين البنوك

تسجل حسابات هذا الصنف النقود والقيم بالصندوق، وعمليات الخزينة وعماليات مابين البنوك.

تشمل عمليات الخزينة على الخصوص السلفيات والاقتراضات والعمليات على سبيل الأمانة المنجزة في السوق النقدية .

العمليات ما بين البنوك هي تلك العمليات التي تتم مع البنك المركزي والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية والبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك المراسلين الأجانب وكذا المؤسسات المالية الدولية والإقليمية .

الصنف 2: حسابات العماليات مع الزبائن

تشمل حسابات هذا الصنف على كل القروض الممنوحة للزبائن وكذا الودائع التي تتم من قبلهم .

تشمل القروض للزبائن (الحساب 20) على كل القروض الممنوحة للزبائن بغض النظر عن آجال استحقاقاتها .

تتضمن حسابات الزبائن (الحساب 22) مجمل الموارد المتلقاة من الزبائن (ودائع تحت الطلب ،ودائع لأجل، قسائم الصندوق) .

---

[1] وزارة المالية، **القرار المؤرخ الذي يحدد المخطط المحاسبي البنكي والقواعد المحاسبة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية** ،الجريدة الرسمية العدد 76، بتاريخ 29ديسمبر 2009 ،الجزائر،ص13.

[2] وزارة المالية، **القرار المؤرخ الذي يحدد المخطط المحاسبي البنكي والقواعد المحاسبة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية** ،الجريدة الرسمية العدد 76، بتاريخ 29ديسمبر 2009 ،الجزائر، ص15.

تنتمي أيضا إلى هذا الصنف، القروض والاقتراضات مع الزبائن الماليين وشركات الاستثمار وشركات التأمين والتقاعد وكذا المؤسسات الأخرى المقبولة كمتدخلة في سوق منظم .

تستثنى من هذا الصنف، الاستخدامات و الموارد المجسدة بسندات .

الصنف 3: حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية

زيادة على العمليات المتعلقة بحافظة الأوراق المالية، تسجل حسابات هذا الصنف أيضا الديون المجسدة بأوراق مالية .

تحتوي حافظة الأوراق المالية على أوراق المعاملات وأوراق التوظيف وكذا شهادات الاستثمار .

تتم حيازة هذه الأوراق المالية قصد اكتساب عائد مالي .

تشمل الديون المجسدة بأوراق مالية على مجموع ديون المؤسسة الخاضعة، المجسدة بأوراق مالية شهادة مديونية قابلة للتفاوض وسندات، لاسيما قسائم السندات القابلة للتحويل .

كما يضم هذا الصنف، عمليات التحصيل والعمليات مع الغير والاستعمالات الأخرى وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات الخاضعة .

الصنف 4: القيم الثابتة

تسجل حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة .

كما يضم هذا الصنف القروض التابعة والأصول الثابتة سواء كانت مالية أو مادية أو غير مادية، بما فيها تلك المقدمة في شكل إيجار بسيط .

الصنف 5 : رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة

تُجمع في حسابات هذا الصنف، مجموع وسائل التمويل في شكل حصص أو الموضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة .

كما تظهر أيضا في هذا الصنف، النواتج والأعباء المؤجلة – خارج دورة الاستغلال (كالإعانات والأموال العمومية المحملة والضرائب المؤجلة على الأصول والضرائب المؤجلة على الخصوم والنواتج والأعباء الأخرى المؤجلة)، نتيجة السنة المالية .

الصنف 6: الأعباء[1]

تسجل حسابات هذا الصنف جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة .

زيادة على أعباء الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصنف المصاريف العامة وكذلك مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة .

[1] وزارة المالية،الجريدة الرسمية العدد 76، ص15.

كما تظهر في هذا الصنف أيضا مخصصات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة .

يتم تمييز أعباء الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات وحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات .

كما تظهر أخيرا العناصر غير العادية – الأعباء والضرائب على النتائج والعناصر المماثلة .

الصنف 7: النواتج

تشمل حسابات هذا الصنف مجموع النواتج المحققة خلال السنة من طرف المؤسسة الخاضعة .

زيادة على نواتج الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصنف الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات .

تسجل استرجاعات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة في هذا الصنف .

كما هو الحال بالنسبة للأعباء، يتم تمييز نواتج الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات وحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات . كما تظهر أخيرا العناصر غير العادية – النواتج .

الصنف 9 : خارج الميزانية[1]

تشمل بنود هذا الصنف مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو متلقاة .

يتم تمييز مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل .

وفي هذا السياق، تخصص حسابات مناسبة لالتزامات التمويل، والتزامات الضمان، والتزامات على الأوراق المالية والتزامات بالعملات الصعبة .

والتزامات بالعملات الصعبة .

تتوافق التزامات التمويل مع وعود بالمساهمة مقدمة لصالح مستفيد .

التزامات الضمان التي تمت، في شكل كفالة على الخصوص، هي عمليات تلتزم من أجلها المؤسسات الخاضعة لصالح طرف آخر لتأمين العبء المكتتب من طرف هذا الأخير، إذالم يستطع الوفاء به بنفسه .

يظهر على الخصوص في بند" التزامات الضمان" السندات المكفولة والتزامات بالقبول .

يتضمن بند " التزامات على الأوراق المالية "عمليات الشراء والبيع للحساب الخاص بالمؤسسة الخاضعة.

كما تظهر أيضا في هذا البند التزامات الأخذ النافذ في عمليات الوساطة.

تتضمن الالتزامات على عمليات العملات الصعبة :

- عمليات الصرف نقدا طالما أن آجال الإجراء لا تزال نافذة؛

[1] وزارة المالية،الجريدة الرسمية العدد 76، ص16.

– عمليات الصرف لأجل :عمليات بيع وشراء العملات الصعبة التي تقرر الأطراف تأجيل إنجازها لدوافع أخرى غير آجال الإجراء؛

– عمليات الإقراض والاقتراض بالعملات الصعبة، طالما أن آجال وضع الأموال تحت التصرف لم تنقض بعد .

الفرع الثالث : عرض أهم القوائم المالية للقطاع البنكي وفق النظام المحاسبي المالي.

ينص النظام رقم 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، إلى تحديد شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية .[1]

تتكون الكشوف المالية القابلة للنشر للمؤسسات الخاضعة من الميزانية وخارج الميزانية و حساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة والملحق [2].

أ– الميزانية :

يجب أن يتم إعداد ميزانية المؤسسات الخاضعة (البنوك والمؤسسات المالية)، وفقا لترتيب تنازلي لدرجة السيولة، وهي بدورها تتكون من جانبين مثل أي ميزانية أخرى .

محتوى جانب الأصول: (جدول الأصول الميزانية البنكية الملحق رقم 03)

محتوى جانب الخصوم: (جدول الخصوم الميزانية البنكية الملحق رقم 04)

ثانيا: خارج الميزانية:

يجب أن يتم إعداد خارج ميزانية المؤسسات الخاضعة (البنوك والمؤسسات المالية)، ويتكون من مجمعة من الإلتزامات هي إلتزامات ممنوحة وإلتزامات متحصل عليها.

محتوى خارج الميزانية:(جدول خارج الميزانية الملحق رقم 05)

ثالثا: حساب النتائج:

يجب أن يتم إعداد حساب النتائج المؤسسات الخاضعة (البنوك والمؤسسات المالية)، (جدول حسابات النتائج الملحق رقم 06)

[1] وزارة المالية، **القانون رقم 07–11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**،المادة1، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، الجزائر.

[2] وزارة المالية،الجريدة الرسمية العدد 76، ص18-27.

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية

إن موضوع الدراسة المحاسبية لدى البنوك ليس من المواضيع الحديثة من حيث الدراسة إذ وجدت العديد من الدراسات في هذا المجال ولكن أقربها إلى بحثنا والمتوفرة لدينا تمثلت في :

1- مريم صغير موح ،مذكرة ماجستير (ا القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية)، "دراسة حالة القوائم المالية المجمعة للبنك الخارجي الجزائري" جامعة " جامعة سعد دحلب " بالبليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، تخصص محاسبة وتدقيق ،ديسمبر2010 .

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول ما مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم المالية للبنوك التجارية، وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاث فصول تطرق فيها صاحبها حول البنوك التجارية التي أصبحت اليوم بالبنوك الشاملة ودورها ،ثم قام بدراسة القوائم المالية البنكية والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ،أما الفصل الثالث عرض القوائم المالية المجمعة للبنك الخارجي الجزائري وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

في الأخير خلص الباحث إلى عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية للبنك لتلبية احتياجات المستخدمين، وبالإطلاع على قائمة الدخل للبنك الخارجي الجزائري وبشكل واضح نلاحظ انه بالرغم من عدم تطبيق البنك للمعايير الدولية الى ان قائمته تتماشى وبما اوصت به المعايير.

إن هذه الدراسة تختلف مع دراستنا من حيث:

- حيث كان هدف الدراسة مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم المالية للبنوك التجارية؛
- أما عينة الدراسة تمثلت في البنك الخارجي الجزائري وكالة بليدة؛
- وطريقة المعالجة الدراسة محاولة تطبيق المعايير المحاسبية للإفصاح على القوائم المالية البنكية .

2- التجاني بشير، مذكرة نيل شهادة الماستر (الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية في البنوك التجارية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية)، "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة" جامعة "قاصدي مرباح" بورقلة، كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية، قسم علوم تجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ،سنة 2011|2012 .

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول مدى تطبيق البنوك الجزائرية للمعايير المحاسبية الدولية عند إفصاحها عن قوائمها المالية و ما متطلبات تكييف البنوك وفقا لهذه المعايير، وقد جاءت هذه الدراسة في أربع فصول تطرق فيها الباحث إلى ماهية البنوك التجارية وطبيعة المحاسبة فيها ،ثم إستعرض تطور الجهاز و النظام المصرفيين في

الجزائر، وفي الفصل الثالث تطرق إلى المعايير الدولية الخاصة بالبنوك والقوائم المالية، أما الفصل الرابع درس الإفصاح المحاسبي و القوائم المالية للبنوك في النظام الجزائري كما إستعرض القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري.

وفي الأخير خلص الباحث أن يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية، و أهمية معايير المحاسبة الدولية ليس فقط للبنك وحده بل للنظام المصرفي ككل حيث تساهم في تحسين نظام المعلومات للمصرف، كما يعبر الإفصاح عن أهمية الوظيفة الإعلامية لنظام المعلومات المحاسبي المصرفي وبالتالي تساهم المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية للمصارف في تحسين مردود يته.

و هذه الدراسة تختلف مع دراستنا من حيث:

- حيث كان هدف الدراسة مدى تطبيق البنوك الجزائرية للمعايير المحاسبية الدولية عند إفصاحها عن قوائمها المالية و ما متطلبات تكييف البنوك وفقا لهذه المعايير؛
- أما عينة الدراسة تمثلت في البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة؛
- وطريقة المعالجة الدراسة تحليل الإفصاح المحاسبي و القوائم المالية للبنوك في النظام الجزائري كما إستعرض القوائم المالية لبنك.

3- صبيحي عبد الرحمان ،مذكرة نيل شهادة الماستر (التنظيم المحاسبي في القطاع البنكي وفق النظام المحاسبي المالي)، "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة" جامعة "قاصدي مرباح" بورقلة، كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية، قسم علوم تجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ،سنة 2012|2011 .

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول كيف يتم التنظيم المحاسبي في القطاع البنكي الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي، تمت هذه الدراسة في ثلاثة فصول تناول الفصل الأول منها النظام المحاسبي المالي مع عرض الباحث لأهم القوائم المالية للنظام ومدونة سير الحسابات، وفي الفصل الثاني تنظيم المحاسبة في القطاع البنكي في ظل النظام المحاسبي، وفي الفصل الأخير قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية حاول الباحث إسقاط الجزء النظري على الجزء التطبيقي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري.

خلص الباحث في الأخير إلى أن البنوك الجزائرية لا تزال في مرحلة انتقالية من المخطط السابق إلى النظام المحاسبي المالي، كما أن البنوك الجزائرية لا تزال تستخدم المخطط القطاعي السابق، إلا أن مخرجاتها (القوائم المالية) تكون معدة وفق النظام المحاسبي المالي، هذا لأنها تقوم بترجمتها القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي .

كما أن هذه الدراسة تختلف مع دراستنا من حيث:

- حيث كان هدف الدراسة كيف يتم التنظيم المحاسبي في القطاع البنكي الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي؛
- أما عينة الدراسة تمثلت في البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة؛
- وطريقة المعالجة الدراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية البنكية.

خلاصة الفصل :

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى شرح سطحي حول النظام المحاسبي المالي.

كما قمنا بشرح وظيفة النظام المحاسبي في البنوك وكذلك المخطط المحاسبي البنوك والمؤسسات المالية حيث تم تناول أهم الحسابات المتداولة في البنوك.

وتقدمنا بعرض أهم القوائم المالية للبنوك، التي أتى بها النظام 09-05 الملزمة على البنوك احترامها، بعد هذه الدراسة العلمية سنقوم في الفصل الموالي بدراسة تحليلية عن طريق الإستبيان لمجموعة من البنوك في ولايتي ورقلة وغارداية.

وفي الأخير قمنا دراسة لبعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع .

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد أن تناولنا في الفصل السابق الجانب النظري لموضوع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط دراستنا النظرية على الجانب التطبيقي وذلك باعتمادنا على وجهات نظر عدد من العمال في مجال المحاسبة لدى البنوك، حيث اعتمدنا في دراستنا بعض بنوك ولايتي ورقلة وغارداية .

نبدأ دراستنا بتوجيه استبيان يشمل محاور دراستنا إلى محاسبين البنوك ثم نقوم بفرز الإجابات المتحصل عليها وتحويلها إلى أرقام من أجل القيام بالمعالجة الإحصائية لها بواسطة معالج البيانات الإحصائية (SPSS).

ثم نحلل ونفسر نتائج هذا الاستبيان المتحصل عليها، مبينين الخصائص العلمية والمهنية لأفراد العينة، والشهادات العلمية لأفراد هذه العينة وخبراتهم في الميدان العملي، ثم نستخرج ونحلل ونفسر النتائج فيما يخص محاور الاستبيان والمتعلقة أساسا بفكرة تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، كما سنقوم بتحليل وتفسير وجهات نظر أفراد العينة فيما يخص مدى إمكانية نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك .

المبحث الأول: عرض الاستبيان

اعتمدنا في بحثنا على أسلوب التحري المباشر لاختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بالموضوع، عن طريق التقرب المباشر من أهم الأطراف الفعالة في مجال المحاسبة في البنوك الجزائرية، باستخدام الاستبيان الذي أصبح الخيار الملائم لقياس درجة تطابق وجهات نظرنا مع مجتمع الدراسة .

المطلب الأول: عينة الدراسة وحدودها

يضم مجتمع الدراسة البنوك التي تمارس نشاطها في ولاية ورقلة و ولاية غارداية، و التي تدخل في نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي المحدد ضمن القرار الصادر بإلزامية تطبيقه .

الفرع الأول: إطار عينة الدراسة

عينة الدراسة هي عينة من العمال البنوك المتخصصين في مجال المحاسبة، الذين لايقل مستواهم التعليمي عن مستوى تقني سامي وكان تركيزنا على الجانب العلمي حرصا منا على أن نجد تجاوبا من الفئة المستجوبة مما يفيدنا في الحصول على نتائج أكثر دقة وموضوعية حول موضوع الدراسة.

الفرع الثاني: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

– **الحدود المكانية**: توجهنا إلى بعض البنوك التجارية في ولاية ورقلة و ولاية غارداية من أجل إسقاط دراستنا النظرية على الجانب التطبيقي.

– **الحدود الزمانية**: تتعلق دراستنا ونتائج الاستبيان المتحصل عليها بفترة حوالي شهر من أواخر شهر أفريل إلى منتصف شهر ماي سنة 2013.

– **الحدود البشرية**: تخص دراستنا أراء عدد من عمال البنوك في مجال المحاسبة ذو و مستوى تعليمي مقبول لا يقل عن تقني سامي.

– **الحدود الموضوعية**: في دراستنا هذه كان اهتمامنا بمحاور تخص النظام المحاسبي المالي و النظام المحاسبي المالي البنكي.

تم توزيع 41 استمارة من هذا الاستبيان على ولايتي ورقلة وغاردية استرجعت منها 34 استمارة .

المطلب الثاني: مراحل إعداد الاستبيان

الفرع الأول: بناء استمارة الاستبيان

راعينا في إعداد الاستمارة تقديمها ضمن هيكل يضمن تناسق وضع الأسئلة من أجل تسهيل عملية تحليل و معالجة البيانات في وقت لاحق، حيث تم إدراج الأسئلة المرتبطة ببعضها البعض بكيفية متتالية و في نفس الوقت تمكن القارئ من الإجابة بسهولة، كما قمنا ببناء استبيان يحتوي على مجموعة من الأسئلة مقسمة إلى محاور شاملة حول موضوع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك .

و على هذا الأساس تم تقسيم الأسئلة الواردة في الاستبيان إلى أربعة أقسام رئيسية، يتضمن القسم الأول أسئلة خاصة بالمعلومات الشخصية للعينة، في القسم الثاني أدرجنا الأسئلة الخاصة بالتحضيرات حول إطلاع أفراد العيينة على النظام المحاسبي المالي، و القسم الثالث كانت أسئلته حول المعايير المحاسبية الدولية، أما القسم الرابع فقد خصصناه للأسئلة المتعلقة بمدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك في نظر أفراد العينة.

الفرع الثاني: مرحلة توزيع الاستبيان على أفراد العيينة

قبل أن نقوم بتوزيع الاستبيان على أفراد العينة، قمنا بعرضه على مجموعة من الأساتذة في جامعة قاصدي مرباح ورقلة المتخصصين في مجال المحاسبة وذلك بغرض تحكيمه و معرفة مدى دقة الأسئلة المطروحة فيه ومدى تناسب هذه الأسئلة مع مستويات ومؤهلات أفراد العينة الموجه إليها هذا الاستبيان، وكذا من أجل ضمان أن يكون هذا الاستبيان شاملا لمحاور الدراسة النظرية ومحاولة إسقاطها على الجانب التطبيقي.

بعد تقديم أساتذة التحكيم لآرائهم و ملاحظاتهم قمنا بإعادة صياغة أسئلة الاستبيان بموضوعية ودقة و بساطة و وضوح وهذا حتى نتلقى إجابات سليمة تضمن صحة وسلامة النتائج التي نرجو التوصل إليها، وقمنا بطرح أسئلة تحتمل خيارا حتى يمكن تحليلها بالطرق الإحصائية.

نمودج الاستبيان النهائي الذي قمنا بصياغته موضح في الملحق رقم .

الفرع الثالث: مرحلة المعالجة الإحصائية للاستبيان

في هذه المرحلة قمنا بجمع استمارات المسترجعة و فرزها و تمهيدا لإخضاعها للمعالجة الإحصائية قمنا بتحويل جميع معلومات الاستمارات إلى أرقام كما يلي:

- أسئلة المحور الأول وهي الأسئلة الشخصية تم الرمز إلى كل منها بحرف ثم قمنا بترقيم خيارات كل سؤال.
- أسئلة المحورين الثاني و الثالث فتم الرمز إلى كل سؤال بحروف مرقمة حسب عدد الأسئلة.

ويحتمل كل سؤال ثلاث خيارات: موفق و تم إعطاؤه الرقم 3، محايد و تم إعطاؤه الرقم 2، غير موفق وتم إعطاؤه الرقم 1.

تم إدخال هذه الرموز إلى معالج البيانات الإحصائية SPSS، وذلك من أجل إعطائنا الجداول الإحصائية التي تفيدنا في تحليل نتائج الاستبيان المسترجعة وثم تفسير هذه النتائج.

المطلب الثالث: هيكل الاستبيان

تضمن الاستبيان الذي قمنا بإعداده وتوزيعه 23 سؤالا مقسمة على أربعة محاور وجميعها أسئلة مفتوحة تحتمل خيارات وهذا لأننا نهدف إلى دراسة مدى الاختلاف في وجهات النظر المتعلقة بموضوع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك.

المحور الأول: يحتوي هذا المحور على المعلومات الشخصية للمحاسبين في البنوك الخاصة بالجانب العملي الذين هم نعتبرهم مهمين ومؤثرين على نتائج دراستنا.

المحور الثاني: يحتوي هذا المحور على أسئلة حول مدى فهم أفراد العيينة للنظام المحاسبي المالي.

المحور الثالث: يحتوي هذا المحور على أسئلة حول مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي للبنوك.

المحور الرابع: يحتوي هذا المحور على أسئلة حول مدى إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك.

المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج الاستبيان

تم معالجة وتحليل نتائج الاستبيان بعد جمع البيانات وتبويبها باستعمال برنامج SPSS الإصدار 16.0 والذي يعتبر في الواقع مصدرا لكافة الجداول التي تتضمن التكرارات والنسب البرنامج المئوية المتعلقة بالإجابات الواردة إضافة للأشكال البيانية المرافقة، وذلك بغية وضع قاعدة بيانات وجداول يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل، بالإضافة إلى برنامج (EXCEL) إصدار 2007، عند القيام بعمليات التبويب وتمثيل الجداول والأشكال والأعمدة البيانية لتقدم تعبيرا أوضح عن البيانات المقدمة من العينة، كما قمنا بمعالجة الإجابات حسب التقسيم التالي:

- الجزء الأول :الخصائص العامة للعينة (الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، الخبرة.)
- الجزء الثاني: مدى فهم أفراد العيينة للنظام المحاسبي المالي.
- الجزء الثالث :مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي للبنوك.
- الجزء الرابع : إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك.

المطلب الأول: تحليل نتائج الاستبيان

الفرع الأول : الخصائص العامة للعينة

نحاول من خلال هذا البند أن نتناول المحور الأول من الاستبيان والمتمثل أساساً في تحليل الخصائص العامة للعينة المدروسة، كما أن يتطلب عرض نتائج الدراسة الميدانية في البداية تقديم الخصائص العامة للعينة التي أخضعناها للدراسة، فبمعرفة هذه الخصائص يمكننا إجراء التحليلات اللازمة في المراحل اللاحقة و المتعلقة بالمواضيع التي تطرقنا إليها في الاستمارة، حيث أظهرت النتائج المدروسة ما يلي:

السؤال الأول: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

جدول رقم(2_1) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

البيان	التكرار	التكرار النسبي
ذكور	24	70.6
إناث	10	29.4
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_1) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

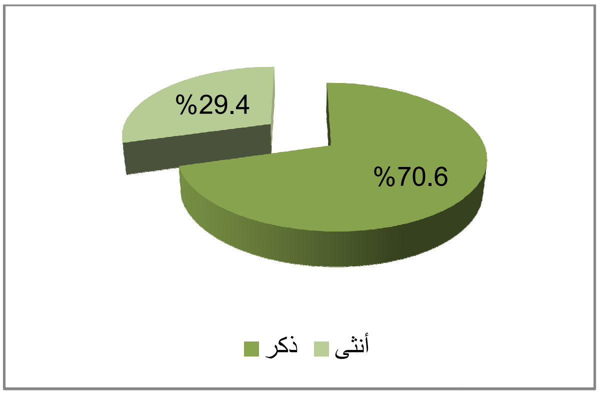

المصدر:من إعداد الطالب

لاحظنا من خلال الجدول والشكل، أن توجد هيمنة لفئة الذكور بنسبة مشاركة % 70.6 في حين لا تتعدى نسبة مشاركة الإناث 29.4%، من خلال ما صادفنا خلال توزيع استمارات الاستبيان، وهذا ربما راجع لطبيعة المهنة، و اعتمادها على الذكاء وقوة التركيز في العمل.

السؤال الثاني: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

نلاحظ أن المستوى التعليمي للعينة مرتفع، بحيث أن بنسبة 64.7% من أفراد العينة لديهم مستوى جامعي، حيث تمثل نسبة 64.7% الحاصلين على شهادة ليسانس ،ونسبة 0%الحاصلين على شهادة ماستر ،ونسبة 0% الحاصلين على شهادة ماستر، أما الحاصلين على شهادة دكتوراه فكانت بنسبة 0%، وتمثلت نسبة 35.3% للحاصلين على شهادة تقني سامي، وهذا يعد مؤشر جيد وهام على أن جل أفراد العينة من الفئة مؤهلة علميا ولديهم القدرة للإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة وبشكل جيد، وهو ما يعزز الثقة في إجاباتهم والإعتماد عليها في التحليل، وسنقوم بتوضيح ذلك في الجدول والشكل التالي:

جدول رقم(2_2) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

البيان	التكرار	التكرار النسبي
تقني سامي	12	35.3
ليسانس	22	64.7
ماستر	0	0
ماجستير	0	0
أخرى	0	0
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_2) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

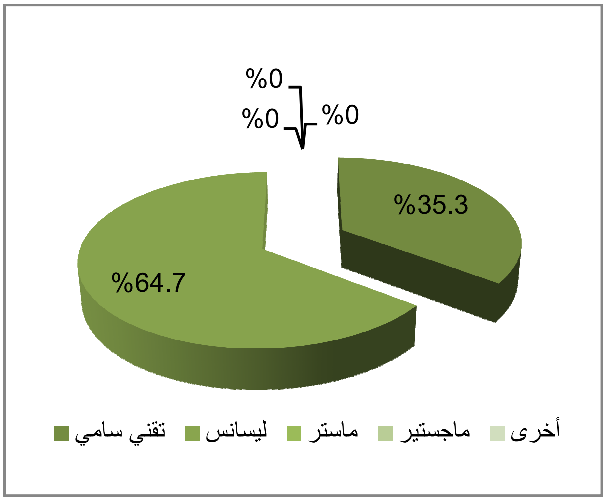

المصدر:من إعداد الطالب

السؤال الثالث: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

جدول رقم(2_3) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

البيان	التكرار	التكرار النسبي
محاسب	10	29.4
إطار محاسب	14	41.2
رئيس قسم المحاسبة	1	2.9
خبير محاسبي	2	5.9
وظيفة أخرى	7	20.6
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_3) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

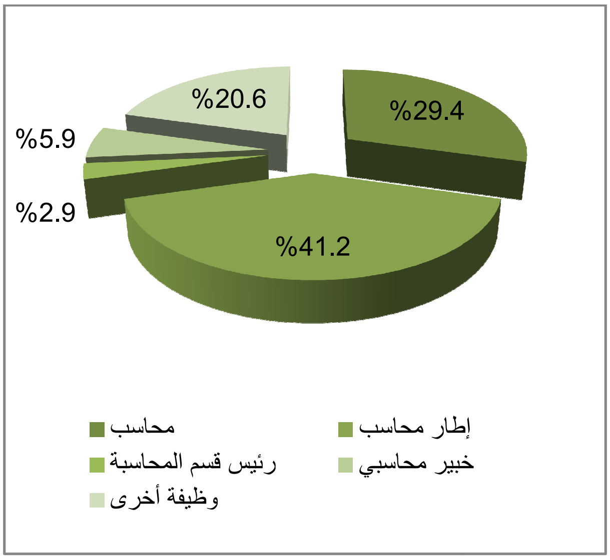

المصدر:من إعداد الطالب

نلاحظ أن فئة يمارسون وظيفة إطار محاسب تمثل أكبر نسبة بـ 41.2% و تليها فئة يمارسون وظيفة محاسب بنسبة 29.4% من خلال الجدول و الشكل، وهذا منطقي كنهما الفئتين الأكثر استهدافا في الدراسة، حيث تمثل نسبة 2.9% وظيفة رئيس قسم المحاسبة، وتمثلت نسبة وظيفة خبير محاسبي بـ 5.9%، وفي الأخير تمثل نسبة 20.6% وظيفة أخرى .

السؤال الرابع: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

جدول رقم(2_4) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

البيان	التكرار	التكرار النسبي
أقل من 02 سنوات	4	11.7
من 02 سنوات إلى 05 سنوات	7	20.6
من 05 سنوات إلى 10 سنوات	11	32.4
أكثر من 10 سنوات	12	35.3
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_4) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

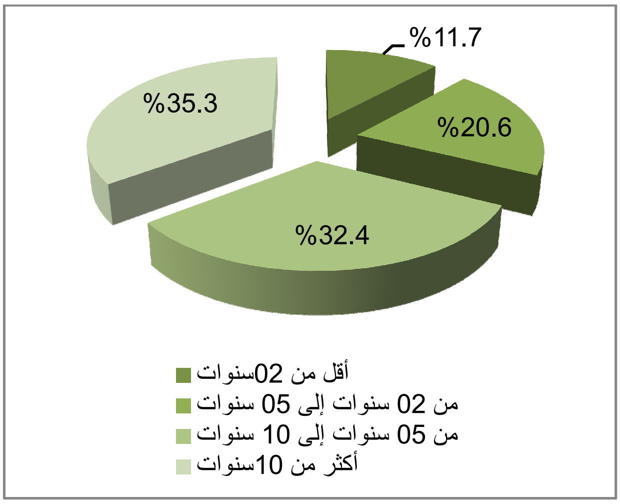

المصدر:من إعداد الطالب

بالاعتماد على توزيع سنوات الخبرة المهنية إلى أربع فئات سنوية نلاحظ من الجدول والشكل ،أن الفئتين الثالثة والرابعة تمثلان نسبتين كبيرتين، حيث أن تمثل نسبة الفئة الرابعة أكثر من 10 سنوات 35.3% وتليها الفئة الثالثة من 05 سنوات إلى 10 سنوات 32.4%، وتمثلت نسبة الفئة الثانية من 02 سنوات إلى 05 سنوات بـ 20.6%، وتمثل نسبة 11.7% الفئة الأولى أقل من 02 سنوات، حيث نلاحظ أن عامل الخبرة بالنسبة جل أفراد العينة ذات خبرة كبيرة في مجال المحاسبة، وهو ما يعزز الثقة في إجاباتهم والاعتماد عليها في التحليل.

الفرع الثاني: مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي

يتكون هذا المحور من 06 أسئلة، حيث تهتم الأسئلة بالإطلاع على أراء أفراد العينة حول مدى مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي، وبالتالي سنحاول الاحاطة بجوانب هذا المحور وذلك من خلال تحليل نتائج الأسئلة التي يضمنها.

السؤال الأول: يعتبر قيام الجزائر بتبني النظام المحاسبي المالي أمر جيد

أظهرت الدراسة إختلاف في أراء أفراد العينة حول مدى موافقة تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي، حيث نلاحظ أن من خلال الجدول والشكل التالي بأن أغلبية أفراد العينة يعتبرون أن قيام الجزائر بتبني النظام المحاسبي المالي أمر جيد وهذا بنسبة 79.3%، في حين أن يرى من بنسبة 8.8% عكس ذلك، و هناك بعض منهم محايد لهذه الفكرة بنسبة 11.8% .

جدول رقم(2_5) يوضح إجابات السؤال الأول

البيان	التكرار	التكرار النسبي
غير موافق	3	8.8
محايد	4	11.8
موافق	27	79.3
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_5) يوضح إجابات السؤال الأول

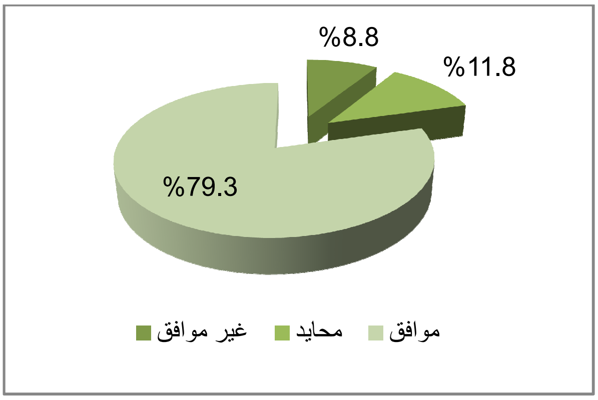

المصدر:من إعداد الطالب

السؤال الثاني: يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق

جدول رقم(2_6) يوضح إجابات السؤال الثاني

البيان	التكرار	التكرار النسبي
غير موافق	3	8.8
محايد	6	17.6
موافق	25	73.6
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_6) يوضح إجابات السؤال الثاني

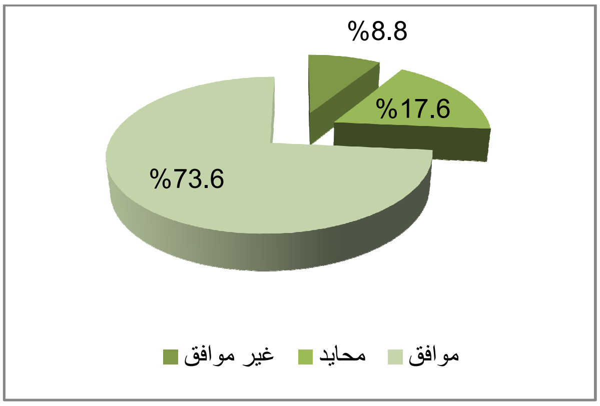

المصدر:من إعداد الطالب

لاحظنا من خلال الجدول و الشكل، أن نسبة 73.6% من أفراد العينة يرون أن النظام المحاسبي المالي يتميز بالوضوح وسهولة التطبيق، بينما فئة من أفراد العينة يرون أن النظام المحاسبي المالي يتميز الغموض وصعوبة التطبيق وتمثلت نسبتهم بـ 8.8% و بنسبة 17.6% امتنعوا عن الإجابة .

السؤال الثالث: يرتكز النظام المحاسبي المالي على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي

لاحظنا أن نسبة 73.6% من أفراد العينة يرون أن النظام المحاسبي المالي يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي، بينما فئة من أفراد العينة يرون أن النظام المحاسبي المالي لا يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي وتمثلت نسبتهم بـ 8.8% و بنسبة 17.6% امتنعوا عن الإجابة، وسنتطرق إلى ذلك من خلال الجدول و الشكل التالي:

جدول رقم(2_7) يوضح إجابات السؤال الثالث

البيان	التكرار	التكرار النسبي
غير موافق	3	8.8
محايد	6	17.6
موافق	25	73.6
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_7) يوضح إجابات السؤال الثالث

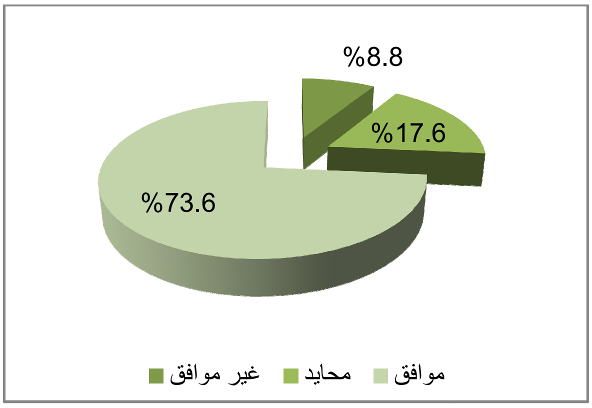

المصدر:من إعداد الطالب

السؤال الرابع: يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية منسجمة

جدول رقم(2_8) يوضح إجابات السؤال الرابع

البيان	التكرار	التكرار النسبي
غير موافق	1	2.9
محايد	6	17.6
موافق	27	79.5
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_8) يوضح إجابات السؤال الرابع

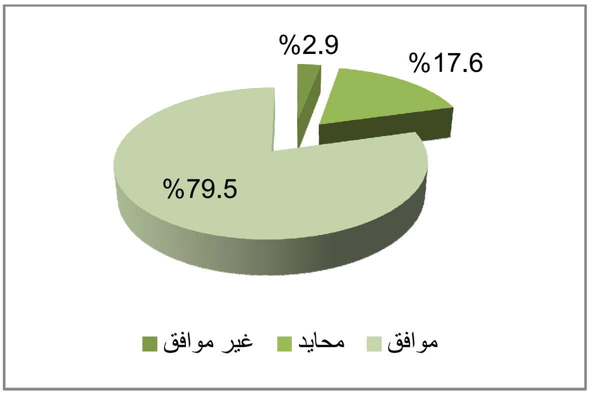

المصدر:من إعداد الطالب

من خلال الجدول و الشكل، نلاحظ بأن الأغلبية من الإجابات الواردة، تؤكد بأن النظام المحاسبي المالي يسمح بتوفير معلومات محاسبية منسجمة بنسبة 79.5%، في حين نسبة قليلة 2.9% جاوبت عكس ذلك ،بنسبة 17.6% لم يقدموا إجابة .

السؤال الخامس: إن قرار المجلس الوطني للمحاسبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي هو الحل المناسب للمشاكل التي تعاني منها الممارسة المحاسبية

لاحظنا أن نسبة كبيرة امتنعوا عن الإجابة بـ 47.1%، وهناك من وافق قرار المجلس الوطني للمحاسبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي هو الحل المناسب للمشاكل التي تعاني منها الممارسة المحاسبية بنسبة 44.1%، أما البقية لم يتماشوا مع قرار المجلس الوطني للمحاسبة في تطبيق النظام المحاسبي المالي لاعتباره الحل المناسب للمشاكل التي تعاني منها الممارسة المحاسبية التي تتمثل نسبتهم 8.8%، كما هو مبين في الجدول والشكل التالي:

جدول رقم(2_9) يوضح إجابات السؤال الخامس

البيان	التكرار	التكرار النسبي
غير موافق	3	8.8
محايد	16	47.1
موافق	15	44.1
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_9) يوضح إجابات السؤال الخامس

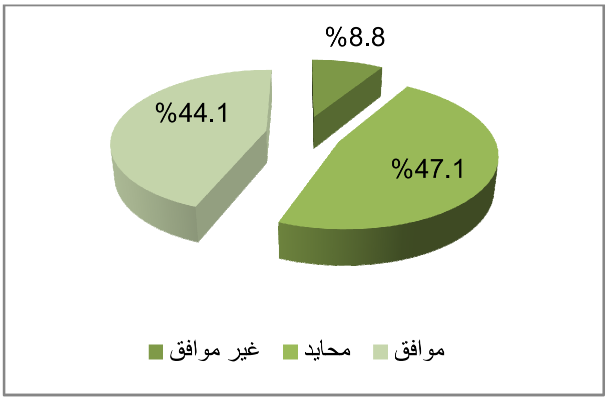

المصدر:من إعداد الطالب

السؤال السادس: تواجهك عدة مشاكل عند تطبيق النظام المحاسبي المالي

جدول رقم(2_10) يوضح إجابات السؤال السادس

البيان	التكرار	التكرار النسبي
غير موافق	4	11.6
محايد	16	47.1
موافق	14	41.2
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_10) يوضح إجابات السؤال السادس

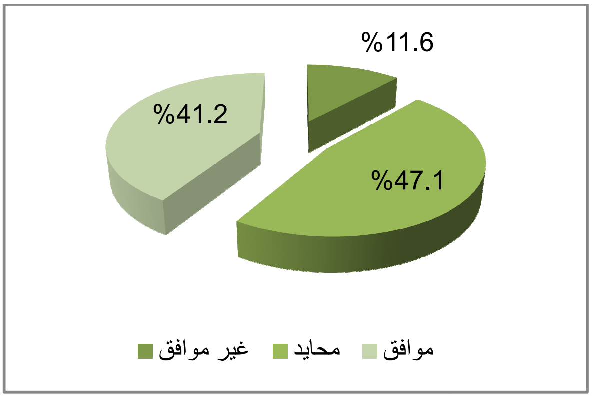

المصدر:من إعداد الطالب

لاحظنا أن نسبة كبيرة امتنعوا عن الإجابة بـ 47.1% في الجدول و الشكل، وهناك نسبة كبيرة من أفراد يواجهنا عدة مشاكل في تطبيق النظام المحاسبي بنسبة 41.2%، وبنسبة 11.6% لم يواجهوا مشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي .

الفرع الثالث: تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك

يتكون هذا المحور من 08 أسئلة، حيث تهتم الأسئلة بالإطلاع على أراء أفراد العينة حول مدى نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك الجزائرية، وبالتالي سنحاول الاحاطة بجوانب هذا المحور وذلك من خلال تحليل نتائج الأسئلة التي يضمنها هذا المحور.

السؤال الأول: يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات البنوك الجزائرية

جدول رقم(2_11) يوضح إجابات السؤال الأول

البيان	التكرار	التكرار النسبي
غير موافق	1	2.9
محايد	15	44.1
موافق	18	53
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_11) يوضح إجابات السؤال الأول

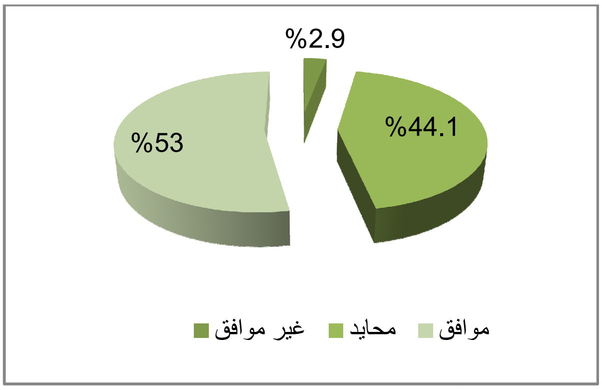

المصدر:من إعداد الطالب

نلاحظ أن غالبية أفراد العينة يرون بأن النظام المحاسبي المالي يتوافق مضمونه مع احتياجات البنوك الجزائرية بنسبة 53%، في حين أن ما نسبته 2.9% يرون أن مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات البنوك الجزائرية، أما النسبة المتبقية وهي 44.1% فقد امتنعت عن الإجابة، وسنتطرق إلى ذلك من خلال الجدول و الشكل التالي:

السؤال الثاني: المعلومات التي تقدمها القوائم المالية البنكية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها

من خلال الجدول والشكل التاليين وجدنا أن نسبة من أفراد العينة تأيد أن المعلومات التي تقدمها القوائم المالية البنكية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها تقدر بـ 58.8%، أما نسبة 8.8% من أفراد العينة أن المعلومات التي تقدمها القوائم المالية البنكية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي ليس ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها، في حين أن لم يجيبوا فئة من العينة بنسبة 11.8% .

جدول رقم(2_12) يوضح إجابات السؤال الثاني

البيان	التكرار	التكرار النسبي
غير موافق	3	8.8
محايد	11	32.4
موافق	20	58.8
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

جدول رقم(2_12) يوضح إجابات السؤال الثاني

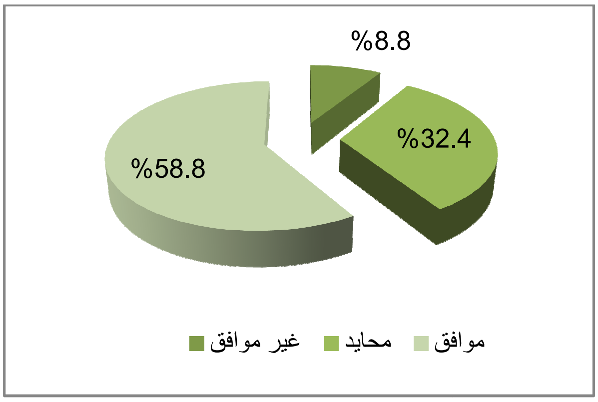

المصدر:من إعداد الطالب

السؤال الثالث: يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى تحسين وضعية البنك

جدول رقم(2_13) يوضح إجابات السؤال الثالث

البيان	التكرار	التكرار النسبي
غير موافق	1	2.9
محايد	8	23.6
موافق	25	73.5
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_13) يوضح إجابات السؤال الثالث

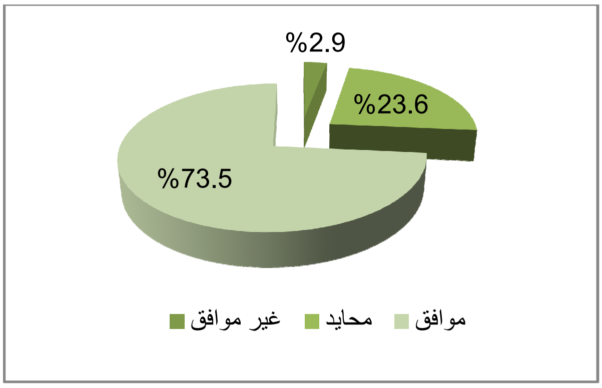

المصدر:من إعداد الطالب

من خلال هذه الفرضية تبين لنا بأن غالبية أفراد العينة ترى بأن يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى تحسين وضعية البنك بنسبة 73.5%، في حين أن أفراد من العينة عكس ذلك بنسبة 2.9%، أما النسبة المتبقية وهي 23.6% امتنعت عن الإجابة، باعتمادنا على الجدول و الشكل .

السؤال الرابع: المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي البنكي أفضل من معلومات التي يقدمها النظام المحاسبي البنكي السابق

جدول رقم(2_14) يوضح إجابات السؤال الرابع

البيان	التكرار	التكرار النسبي
غير موافق	2	5.9
محايد	9	26.5
موافق	23	67.6
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_14) يوضح إجابات السؤال الرابع

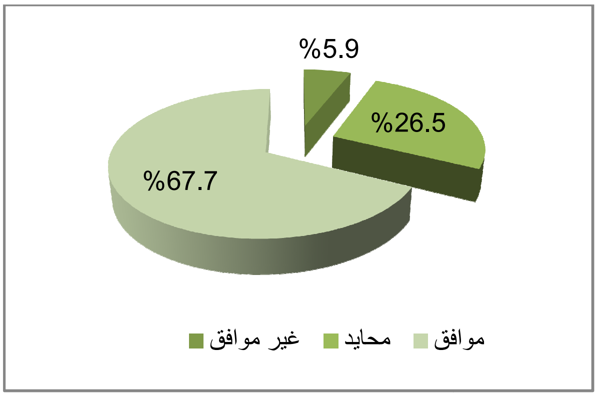

المصدر:من إعداد الطالب

لاحظنا أن من خلال الجدول والشكل التالي نسبة 67.6% يؤكدون على أن المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي البنكي أفضل من معلومات التي يقدمها النظام المحاسبي البنكي السابق، إلا أن بعض منهم لا يتوافقون مع الفرضية من العينة بنسبة 5.9%، ونسبة 26.5% امتنعوا عن الإجابة .

السؤال الخامس: القوائم المالية البنكية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية

جدول رقم(2_15) يوضح إجابات السؤال الخامس

البيان	التكرار	التكرار النسبي
غير موافق	3	8.8
محايد	14	41.2
موافق	17	50
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_15) يوضح إجابات السؤال الخامس

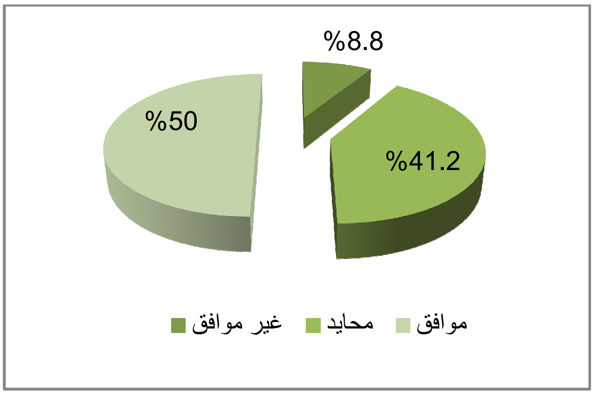

المصدر:من إعداد الطالب

من جلال الجدول والشكل وجدنا أن نسبة من أفراد العينة تأيد أن القوائم المالية البنكية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية تقدر بـ 50%، أما نسبة 8.8% من أفراد العينة أن

القوائم المالية البنكية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد لم تكن مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية، في حين أن لم يجيبوا فئة من العينة بنسبة 41.2% .

السؤال السادس: تواجهك عدة مشاكل في فهم و تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك

جدول رقم(16_2) يوضح إجابات السؤال السادس

البيان	التكرار	التكرار النسبي
غير موافق	17	50
محايد	5	14.7
موافق	12	35.3
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

جدول رقم(16_2) يوضح إجابات السؤال السادس

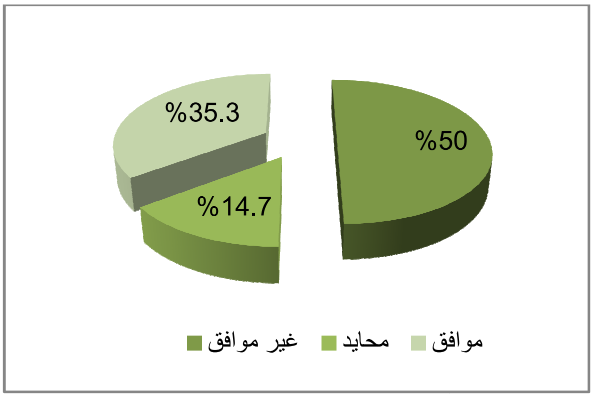

المصدر:من إعداد الطالب

لاحظنا أن نسبة 50% من أفراد العينة يرون أن لا تواجهك مشاكل في فهم و تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، بينما فئة من أفراد العينة تواجهك عدة مشاكل في فهم و تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك وتمثلت نسبتهم بـ 35.3%و بنسبة 14%.امتنعوا عن الإجابة، وذلك من خلال الجدول و الشكل .

السؤال السابع: يوجد لدى المحاسبين القدرة على تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك

جدول رقم(17_2) يوضح إجابات السؤال السابع

البيان	التكرار	التكرار النسبي
غير موافق	6	17.6
محايد	18	52.9
موافق	10	29.5
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(**17_2**) **يوضح إجابات السؤال السابع**

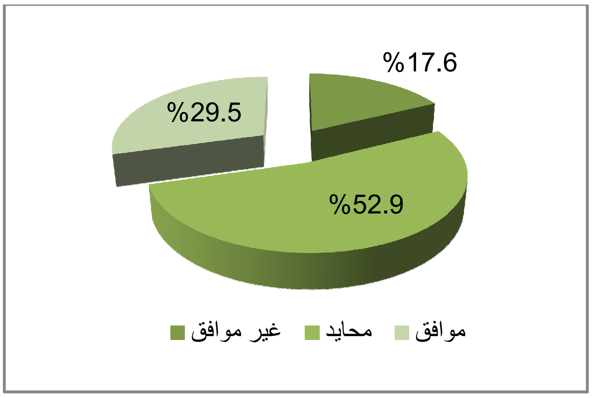

المصدر:من إعداد الطالب

لاحظنا من خلال الجدول و الشكل، أن نسبة 29.5% من أفراد العينة يرون أن يوجد لدى المحاسبين القدرة على تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، بينما فئة من أفراد العينة يرون أن لا يوجد القدرة للمحاسبين على تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك وتمثلت نسبتهم بـ 17.6% و بنسبة 52.9% امتنعوا عن الإجابة .

السؤال الثامن: المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي البنكي ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها

جدول رقم(2_18) يوضح إجابات السؤال الثامن

البيان	التكرار	التكرار النسبي
غير موافق	2	5.9
محايد	8	23.5
موافق	24	70.6
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_18) يوضح إجابات السؤال الثامن

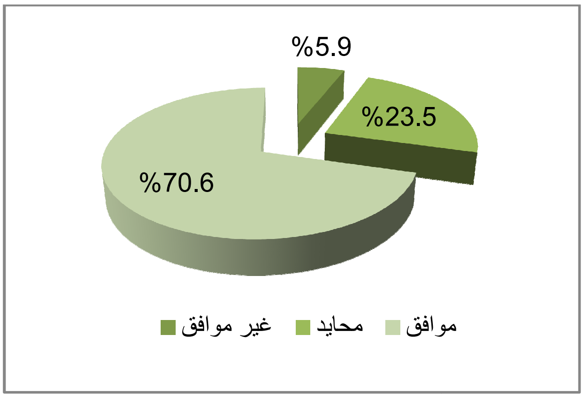

المصدر:من إعداد الطالب

من خلال الجدول و الشكل التالي تبين لنا بأن غالبية أفراد العينة ترى بأن المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي البنكي ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها بنسبة 70.6%، في حين أن أفراد من العينة أن المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي البنكي غير ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها بنسبة 5.9%، أما النسبة المتبقية وهي 23.5% امتنعت عن الإجابة.

الفرع الرابع: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك

يتكون هذا المحور من 05 أسئلة، إن هذه المجموعة من الأسئلة بهذا المحور تهتم بإطلاع على أراء أفراد العينة حول مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك، وفيما تحليل لنتائج الأسئلة التي يضمنها هذا المحور.

السؤال الأول: إن القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للبنك

جدول رقم(2_19) يوضح إجابات السؤال الأول

البيان	التكرار	التكرار النسبي
غير موافق	1	2.9
محايد	6	17.6
موافق	27	79.5
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_19) يوضح إجابات السؤال الأول

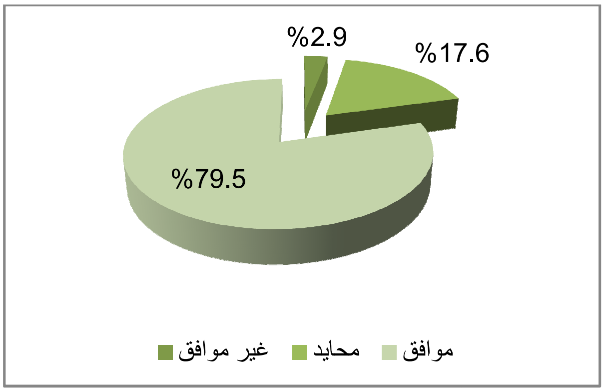

المصدر:من إعداد الطالب

خلال الجدول و الشكل نلاحظ أن جل أفراد العينة يؤكدون على أن القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للبنك وهذا بنسبة 79.5%، في حين نسبة قليلة جدا أجابة بأن القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية لا تعكس الوضعية المالية الحقيقية للبنك بنسبة 2.9%، إلا أن نسبة 17.6% لم يقدموا إجابة .

السؤال الثاني: البنوك الجزائرية ملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية

جدول رقم(2_20) يوضح إجابات السؤال الثاني

البيان	التكرار	التكرار النسبي
غير موافق	4	11.8
محايد	18	52.9
موافق	12	35.3
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_20) يوضح إجابات السؤال الثاني

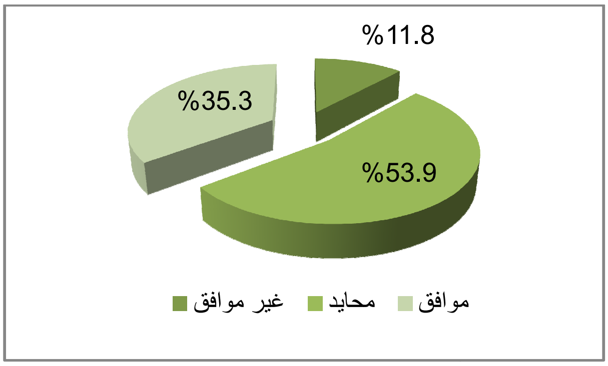

المصدر:من إعداد الطالب

أظهرت الدراسة من خلال الجدول و الشكل ،أن معظم أفراد العينة امتنعوا عن الإجابة بنسبة 52.9%، و نسبة 35.3% يرون أن البنوك الجزائرية ملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية، إلا أن باقي أفراد العينة يرون أن البنوك الجزائرية ليست ملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية بنسبة 11.8%.

السؤال الثالث: يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى تحسين القطاع البنك

جدول رقم(2_21) يوضح إجابات السؤال الثالث

البيان	التكرار	التكرار النسبي
غير موافق	1	2.9
محايد	4	11.8
موافق	29	85.3
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_21) يوضح إجابات السؤال الثالث

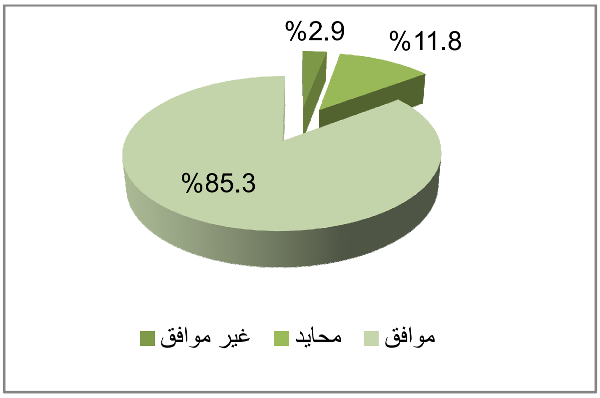

المصدر:من إعداد الطالب

وجدنا في الجدول والشكل أن نسبة من أفراد العينة تأيد أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى تحسين القطاع البنك تقدر بـ 85.3%، أما نسبة 2.9% من أفراد العينة لم يوافق أن يؤدي تطبق المعايير المحاسبية الدولية إلى تحسين القطاع البنك، في حين أن لم يجيبوا فئة من العينة بنسبة 11.8%.

السؤال الرابع: يؤدي تطبق المعايير المحاسبية الدولية إلى تسهيل العمل المحاسبي البنكي

جدول رقم(2_22) يوضح إجابات السؤال الرابع

البيان	التكرار	التكرار النسبي
غير موافق	1	2.9
محايد	6	17.6
موافق	27	79.5
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_22) يوضح إجابات السؤال الرابع

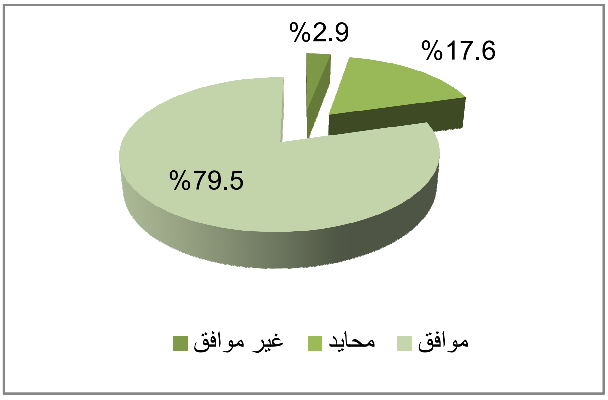

المصدر:من إعداد الطالب

لاحظنا أن من خلال الجدول والشكل نسبة 79.5% يؤكدون على أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى تسهيل العمل المحاسبي البنكي، إلا أن بعض منهم لا يتوافقون مع الفئة الأولى من العينة بنسبة 2.9%، ونسبة 17.6% امتنعوا عن الإجابة .

السؤال الخامس: من إيجابيات الممارسة المحاسبية تطبيق الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية

جدول رقم(2_23) يوضح إجابات السؤال الخامس

البيان	التكرار	التكرار النسبي
غير موافق	6	17.6
محايد	10	29.5
موافق	18	52.9
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب

شكل رقم(2_23) يوضح إجابات السؤال الخامس

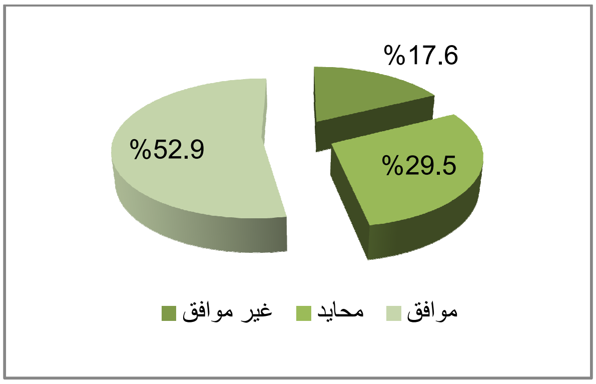

المصدر:من إعداد الطالب

من جمع البيانات وفرزها وجدنا أن نسبة 52.9% من أفراد العينة أجابوا أن تطبيق الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية من إيجابيات الممارسة المحاسبية، في حين أن نسبة 17.6%من أفراد العينة تطبيق الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية ليس من إيجابيات الممارسة المحاسبية، كما أن لم يجبوا بنسبة 29.5%، كما هو موضح من خلال الجدول والشكل .

المطلب الثاني: تحليل محاور الاستبيان

الفرع الأول: مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالى في المؤسسة الجزائرية

من أجل قياس مستوى فهم أفراد العينة لمدى فهمهم للنظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية، قمنا بتوجيه ستة أسئلة في المحور الثاني من الاستبيان، وقد تفاوتت إجابات أفراد العينة على كل سؤال بين ثلاث مستويات : موافق، محايد، غير موافق.

سنتعرف فيما يلي على الاتجاه العام لأفراد العينة بخصوص كل سؤال من الأسئلة ستة الموجهة إليهم وهذا اعتمادا على مقياس ليكارت الثلاثي الذي يحدد النسب كما يلي:

جدول رقم(2_24) يوضح قيم مقياس ليكارت الثلاثي

متوسط الإجابات	الاتجاه العام
من 1 إلى 1.66	غير موافق
من 1.67 إلى 2.33	محايد
من 2.34 إلى 3	موافق

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد على معطيات مقدمة في الإحصاء الوصفي

إذا افترضنا أن الإجابة بغير موافق يرمز لها بالرقم 1، والإجابة بمحايد يرمز لها بالرقم 2، والإجابة بموافق يرمز لها بالرقم 3، فإنه بإمكاننا مقارنة متوسط إجابات أفراد العينة على كل سؤال بمقياس ليكارت السابق، مما يسمح بتقدير الاتجاه العام لأفراد العينة بخصوص فهمهم للنظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية كما هو مبين في الجدول الأتي:

جدول رقم(2_25) يوضح مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي

مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1- يعتبر قيام الجزائر بتبني النظام المحاسبي المالي أمر جيد	2.71	0.629	موافق
2- يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق	2.65	0.646	موافق
3- يرتكز النظام المحاسبي المالي على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي	2.65	0.646	موافق
4- يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية منسجمة	2.76	0.496	موافق
5- إن قرار المجلس الوطني للمحاسبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي هو الحل المناسب للمشاكل التي تعاني منها الممارسة المحاسبية	2.35	0.646	موافق
6- تواجهك عدة مشاكل عند تطبيق النظام المحاسبي المالي	2.29	0.676	محايد
مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي	**2.5683**	**0.604**	**موافق**

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد على معطيات نتائج تحليل الاستبيان بواسطة معالج البيانات الإحصائية

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام لأفراد العينة بخصوص مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي هو اتجاه موافق بنسبة 83 % منهم، ومنه نقول أن مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي هو مستوى جيد، و من خلال اختبار قيام الجزائر بتبني النظام المحاسبي المالي يعتبر من أمر جيد أن جل أفراد العينة وافقوا الفكرة اعتبروا أن النظام المحاسبي المالي يتميز بالوضوح وسهولة التطبيق و يسمح بتوفير معلومات محاسبية منسجمة، كما نسبة كبيرة تأكد أن قرار المجلس الوطني للمحاسبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي هو الحل المناسب للمشاكل التي تعاني منها الممارسة المحاسبية، و معظم أفراد العينة لم تواجههم مشاكل في تطبيق هذا النظام .

التفسير:

نفسر هذا المستوى الجيد لفهم للنظام المحاسبي المالى بأن أفراد العينة الذين توجهنا إليهم مهنيين رغم أغلبية منهم بنسبة 64.7 % حاصلين على شهادة ليسانس، إلا أن أغلبهم بنسبة 70.6 % منهم لا تقل رتبته الوظيفية في مجال مهنة المحاسبة عن محاسب أو إطار محاسب، فأغلبتهم بنسبة 67.7 % لاتقل خبرتهم عن خمسة سنوات، وأن تطبيق النظام المحاسبي المالي منذ ثلاثة سنوات.

الاستنتاج:

نستنتج أن مستوى فهم أفراد العينة في ولايتي ورقلة وغارداية للنظام المحاسبي المالي، هو مستوى جيد بسبب تطبيقه مند ثلاثة سنوات في المؤسسات الوطنية، ويرجع ذلك إلى عامل الخبرة.

الفرع الثاني: تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك

من أجل قياس مدى إمكانية نجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك، قمنا بتوجيه خمسة أسئلة على أفراد العينة، وقد تفاوتت إجابات أفراد العينة على كل سؤال بين ثلاث مستويات : موافق، محايد، غير موافق.

سنتبع نفس المنهجية المتبعة في المحورين السابقين لتحديد الاتجاه العام لإفراد العينة بخصوص مدى إمكانية نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(2_26) يوضح مدى إمكانية نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك

مدى إمكانية نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1- يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات البنوك الجزائرية	2.5	0.564	موافق
2- المعلومات التي تقدمها القوائم المالية البنكية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها	2.5	0.564	موافق
3- يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى تحسين وضعية البنك	2.71	0.524	موافق
4- المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي البنكي أفضل من معلومات التي يقدمها النظام المحاسبي البنكي السابق	2.62	0.604	موافق

5- القوائم المالية البنكية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية	2.41	0.657	موافق
6- تواجهك عدة مشاكل في فهم و تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك	1.85	0.925	محايد
7- يوجد لدى المحاسبين القدرة على تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك	2.12	0.686	محايد
8- المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي البنكي ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها	2.65	0.597	موافق
مدى إمكانية نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك	**2.4075**	**0.640**	**موافق**

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد على معطيات نتائج تحليل الاستبيان بواسطة معالج البيانات الإحصائية

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام لأفراد العينة بخصوص مدى إمكانية نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك هو اتجاه موافقة بنسبة 75 % منهم، ومنه نقول أن أغلبية أفراد العينة يرون أنه من الممكن أن ينجح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك .

- 53 %من أفراد العينة يرى أن مضمون النظام المحاسبي المالي يتوافق مع احتياجات البنوك الجزائرية
- 58.8 % منهم يرى أن المعلومات التي تقدمها القوائم المالية البنكية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها
- 73.5 % منهم يرى أن يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى تحسين وضعية البنك
- 67.7 % منهم يرى أن المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي البنكي أفضل من معلومات التي يقدمها النظام المحاسبي البنكي السابق
- 70.6 % منهم يرى أن المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي البنكي ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها .

التفسير:

نفسر هذا الاتجاه لإفراد العينة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالى في البنوك، كان له أثر في هذه الاتجاهات لدى المحاسبين الذين يكادوا يتوافقوا على رأي واحد على تبني النظام المحاسبي المالى في البنوك، على أنه يتوافق

مضمونه مع احتياجات البنوك الجزائرية، و يؤدي تطبيقه إلى تحسين وضعية البنك وأنه المعلومات التي يقدمها ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها .

الاستنتاج:

نستنتج أن من الممكن أن ينجح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك في ولايتي ورقلة وغارداية إلى حد كبير.

الفرع الثالث: إمكانية نجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك

لقياس مدى إمكانية نجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك، قمنا بتوجيه خمسة أسئلة على أفراد العينة، وقد تفاوتت إجابات أفراد العينة على كل سؤال بين ثلاث مستويات : موافق، محايد، غير موافق.

بنفس المنهجية المتبعة في المحور السابق الخاص بمستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية، إذا إفترضنا أن الإجابة بغير موافق يرمز لها بالرقم 1، والإجابة بمحايد يرمز لها بالرقم 2، والإجابة بموافق يرمز لها بالرقم 3، وباستخدام بمقياس ليكارت الثلاثي، مما يسمح بتقدير الاتجاه العام لأفراد العينة بخصوص مدى إمكانية نجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك ،كما هو مبين في الجدول الأتي:

جدول رقم(2_27) يوضح مدى إمكانية نجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك

مدى إمكانية نجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1- إن القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للبنك	2.76	0.496	موافق
2- البنوك الجزائرية ملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية	2.24	0.654	محايد
3- يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى تحسين القطاع البنكي	2.82	0.459	موافق
4- يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى تسهيل العمل المحاسبي البنكي	2.76	0.496	موافق
5- من إيجابيات الممارسة المحاسبية تطبيق الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية	2.35	0.774	موافق
مدى إمكانية نجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك	**2.586**	**0.575**	**موافق**

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد على معطيات نتائج تحليل الاستبيان بواسطة معالج البيانات الإحصائية

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام لأفراد العينة بخصوص مدى إمكانية نجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك هو اتجاه موافقة بنسبة 80 % منهم، ومنه نقول أن أغلبية أفراد العينة المالى يرون أنه من الممكن أن ينجح تطبيق لمعايير المحاسبية الدولية في البنوك، كما أكدت نسبة كبيرة من أفراد العينة أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى تحسين القطاع البنكي و تسهيل العمل المحاسبي البنكي، كما أكد جل أفراد العينة أن القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للبنك، و اعتبروا أن من إيجابيات الممارسة المحاسبية تطبيق الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية .

التفسير:

نفسر هذا الاتجاه لإفراد العينة بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك وفق، كان له أثر في هذه الاتجاهات لدى المحاسبين الذين يكادوا يتوافقوا على رأي واحد على تبني المعايير المحاسبية الدولية في البنوك، على أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى تحسين القطاع البنكي، و تسهيل العمل المحاسبي البنكي.

الاستنتاج:

نستنتج أن من الممكن أن ينجح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك في ولايتي ورقلة و غارداية إلى حد كبير.

خلاصة الفصل:

بعد أن قمنا بتحليل وتفسير نتائج الاستبيان الذي وجهناه إلى المحاسبين في القطاع البنكي، حيث توجهنا إلى مجموعة من البنوك في ولايتي ورقلة وغارداية، توصلنا إلى مجموعة من النتائج.

لاحظنا أن تطبيق النظام المحاسبي في البنوك من خلال أراء أغلبية أفراد العينة المدروسة، أنه يكاد أن يكون إلزامي في البنوك ،حيث أن تبني النظام المحاسبي المالى في البنوك، أنه يتوافق مضمونه مع احتياجات البنوك الجزائرية، و يؤدي تطبيقه إلى تحسين وضعية البنك وأنه المعلومات التي يقدمها ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها.

مستوى فهم أغلبية المحاسبين في هذا القطاع لتطبيق النظام المحاسبي المالي هو جيد، كما أن توجه أراء المحاسبين في البنوك إلى إمكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تناولت هذه المذكرة موضوع دراسة تحليلية حول تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، حيث تطرقنا إلى النظام المحاسبي المالي بصفة عامة و مدى تغطيته لنشاط القطاع البنكي بصفة خاصة حتى يبين أهمية النظام المحاسبي لطبيعة نشاطات البنوك، وحاولنا إبراز النظام المحاسبي المالي البنكي، وذلك من خلال معالجة الإشكالية التي تتمحور حول اختبار مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك .

ولمعالجة الإشكالية تطلب تقسيم بحثنا إلى فصلين، حاولنا من خلالها إثبات صحة الفرضيات بإتباع دراسة تحليلية، باستخدام الأدوات الضرورية للمعالجة والتحليل باعتماد على الاستبيان، و عليه فقد خرجنا بعدة نتائج متوصل إليها من خلال الدراسة حول هذا الموضوع تتضمن بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية، مع اختبار نتائج صحة الفرضيات .

نتائج إخبار الفرضيات:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى نتائج اختبار الفرضيات التالي:

أ- فيما يخص الفرضية الأولى، التي تفرض أن النظام المحاسبي المالي هو إصلاح للمخطط الوطني المحاسبي، تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الدراسة التطبيقية والنظرية لنظام المحاسبي المالي، حيث بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أفريل سنة 2001، من طرف عدة خبراء فرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC . و قد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، و من خلال الاتجاه العام لأفراد العينة بخصوص مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي، توصلنا أن النظام المحاسبي المالي هو الحل المناسب للمشاكل التي عانت منها الممارسة المحاسبية وفق المخطط الوطني المحاسبي.

ب- أما الفرضية الثانية، و المتضمنة النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع نشاط البنوك، بعد الدراسة النظرية والميدانية لبحثنا تم إثبات صحة هذه الفرضية، ومن خلال الاتجاه العام للعينة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك استخلاص بعض النتائج، أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى تحسين وضعية المحاسبية للبنك، كما أنه يتوافق مع احتياجات البنوك،كما أن المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي في البنك ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها.

جـ- تتمثل الفرضية الثالثة، أن النظام المحاسبي المالي البنكي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، فقد تحققت هذه الفرضية من خلال إجماع أفراد العينة المستجوبة على مدى إمكانية نجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك،

حيث أن الأغلبية من أفراد العينة المستجوبة يرون أنه من الممكن أن ينجح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالى في المؤسسة الجزائرية بنسبة جيدة؛
- يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية منسجمة؛
- من إيجابيات الممارسة المحاسبية تطبيق الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية؛
- يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى تسهيل العمل المحاسبي البنكي؛
- من الممكن أن ينجح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك الجزائرية إلى حد كبير؛
- يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى تحسين وضعية المحاسبية للبنك .

التوصيات:

بناء على النتائج المقدمة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- نوصي محاسبين البنوك بالاهتمام بالجانب المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي البنكي، مازالوا يواجهون بعض المشاكل في تطبيقه؛
- نوصي محاسبين البنوك بأن من الضرورة الاهتمام أكثر بالمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالبنوك؛
- نوصي بتحسن نوعية التعليم العالي وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانب الأكاديمي والجانب المهني للبنوك؛

أفاق البحث:

نقترح لمن أراد الدراسة و البحث في المجال المواضيع الآتية:

- إعادة دراسة الموضوع مع توسيع الدراسة التطبيقية لتشمل عدة ولايات، وأن تتوسع عينة الإستبيان لتشمل عدد كبير من المحاسبين البنوك، وتعمق في الموضوع أكثر؛
- دراسة تحليلية وفق النظام المحاسبي المالي في مديريات البنوك الجزائر؛
- أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على البنوك الجزائرية.

المـــــــــراجع

أولا : باللغة العربية

الكتب:

1- ابو نصار، محمد، و حميدات، جمعة، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2008.

2- أحمد نور ، "محاسبة المنشآت المالية "، دار النهضة العربية ، الأردن ، سنة 1986 .

3- أمين السيد أحمد لطفي،المحاسبة الدولية لشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2004 .

4- حسين القاضي، آخرون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر،ط1 عمان،الأردن 2008.

5- حسين القاضي ،سوسن حلبوني ،"مبادئ المحاسبة" ،دار زهران للنشر و التوزيع ، 1997 .

6- خالد أمين عبد الله وزملاءه, "العمليات المصرفية", دار وائل للنشر, الأردن, 1998.

7- عبد الرزاق شحاته, "محاسبة المنشأة المالية (البنوك التجارية)", دار المسيرة للنشر والتوزيع, مصر 1998 .

9- محمود إبراهيم عبد السلام ،"مبادئ المحاسبة المالية" ،مكتبة و مطبعة الإشعاع القبة ،مصر ، 1999 .

10- محمد هلالي، " محاسبة المؤسسات المالية"، الطبعة الأولى"، دار المناهج،الاردن 2007 .

البحوث الجامعية:

11- صبيحي عبد الرحمان،التنظيم المحاسبي في القطاع البنكي وفق النظام المحاسبي المالي،مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، ورقلة، سنة 2011.

12- مداني بلغيث، أهمية الاصلاح المحاسبي للمؤسسات في ظل اعمال التوحيد ،اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،الجزائر،سنة 2004.

وقائع التظاهرات العلمية (الملتقيات):

13- احمد مخلوف ، دور معايير الابلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وايجاد لغة مشتركة ، الملتقى الدولي .

14- ناصر مراد، "الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي"، ملتقى دولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، الجزائر، 13-15 أكتوبر 2009.

القرارات ،القوانين ، المراسيم:

15- وزارة المالية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، الجزائر.

16- وزارة المالية، القرار المؤرخ الذي يحدد المخطط المحاسبي البنكي والقواعد المحاسبة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية ،الجريدة الرسمية العدد76 ، بتاريخ 29ديسمبر 2009 ،الجزائر.

ثانيا: باللغة الأجنبية

17- OBERT Robert, *Le petit IFRS normes internationales de comptabilité et d'information financière,* Editions Dined, Paris, *2008.*

الملاحق

الملحق رقم 01:جدول المعايير المحاسبية الدوليةIAS والتعديلات التي أجريت عليها

رقم المعيار	موضوع المعيار
1	عرض القوائم المالية
2	المخزون
3	حل محله المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 والمعيار 28
4	حل محله المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 والمعيار 38
5	حل محله المعيار المحاسبي الدولي رقم 01
6	حل محله المعيار المحاسبي الدولي رقم 15 وهو بدوره ألغي
7	قوائم التدفق النقدي
8	صافي الربح أو خسارة الفترة والأخطاء السياسة والتغيرات في السياسات المحاسبية
9	حل محله المعيار المحاسبي الدولي رقم 38
10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية
11	عقود الإنشاء
12	ضرائب الدخل
13	حل محله المعيار المحاسبي الدولي رقم 1
14	التقارير عن القطاعات
15	ألغي
16	الممتلكات والمباني و المعدات
17	عقود الاستئجار
18	الإيرادات
19	منافع الموظفين
20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية
21	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
22	حل محله معيار التقارير المالية الدولية IFRRS 5
23	تكاليف الاقتراض
24	إفصاحات الأطراف ذات العلاقة
25	حل محله معيار المحاسبي الدولي IAS 40

26	المحاسبة والتقارير عن برامج منافع التقاعد
27	البيانات المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت التابعة
28	المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة
29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع
30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة
31	التقرير المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة
32	الأدوات المالية:الإفصاح والعرض
33	حصة السهم من الأرباح
34	التقارير المالية المرحلية
35	حل محله معيار التقارير المالية الدولية IFRRS 5
36	انخفاض في قيم الأصول
37	المخصصات والالتزامات الطارئة
38	الأصول غير الملموسة
39	الأدوات المالية:الاعتراف والقياس
40	ملكية الاستثمار
41	الزراعة

OBERT Robert, *Le petit IFRS normes internationales de comptabilité et d'information financière,* Editions Dined, Paris*, 2008, p 4.*

الملحق رقم 02:جدول قائمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

رقم المعيار	موضوع المعيار
1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
2	الدفع على أساس الأسهم
3	اندماج الأعمال
4	عقود التأمين
5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة
6	استكشاف وتقييم الموارد المعنية
7	الأدوات المالية الإفصاحات
8	معلومات حسب المهن

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية لشركات متعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2004 ص:435،436

الملحق رقم 03:جدول الأصول للميزانية البنكية

البند	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن . 1
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية, مركز الصكوك الجارية			
2	أصول مالية المملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن			
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية ـ أصول			
8	الضرائب المؤجلة ـ أصول			
9	أصول أخرى			
10	حسابات التسوية			
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكينات المشاركة			
12	العقارات الموّظفة			
13	الأصول الثابتة المادية			
14	الأصول الثابتة غير المادية			
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول			

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 76،النظام المتعلق بالكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ،ص 18

الملحق رقم 04:جدول الخصوم للميزانية البنكية

الرقم	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن . 1
1	البنك المركزي			
2	ديون تجاه الهيئات المالية			
3	ديون تجاه الزبائن			
4	ديون ممثلة بورقة مالية			
5	الضرائب الجارية . خصوم			
6	الضرائب المؤجلة . خصوم			
7	خصوم أخرى			
8	حسابات التسوية			
9	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء			
10	إعانات التجهيز- إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة			
12	ديون تابعة			
13	رأس المال			
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات			
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد(+/-)			
19	نتيجة السنة المالية(+/-)			
	مجموع الخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 76،النظام المتعلق بالكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ،ص 19.

الملحق رقم 05:جدول خارج الميزانية

البند	الالتزامات	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
أ	**التزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن			
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4	التزامات ضمان بأمر من الزبائن			
5	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	**التزامات محصل عليها**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات			
7	المالية			
8	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات			
	المالية			
	التزامات أخرى محصل عليها			

المصدر:الجريدة الرسمية العدد 76،النظام المتعلق بالكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية،ص 23

الملحق رقم 06:جدول حساب النتائج البنكي

الرقم	البيان	الملاحظة	السنة ن	السنة ن . 1
1	+ فوائد ونواتج ممثلة			
2	– فوائد وأعباء مماثلة			
3	+ عمولات (نواتج)			
4	– عمولات (أعباء)			
5	+/– أرباح أو الخسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض البيع			
6	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى			
8	– أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي الصافي**			
10	– أعباء استغلال عامة			
11	– مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية			
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**			
13	– مخصصات المؤونات ،و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للاسترداد			
14	+ إسترجاعات المؤونات ،و خسائر القيمة و استرداد على الحسابات الدائنة المهتلكة			
15	**ناتج الاستغلال**			
16	+/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
	+ العناصر غير العادية (نواتج)			
17	– العناصر غير العادية (أعباء)			
18				
19	**ناتج قبل الضريبة**			
20	– ضرائب على النتائج وما يماثلها			
21	**الناتج الصافي للسنة ا لمالية**			

المصدر:الجريدة الرسمية العدد 76،النظام المتعلق بالكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية،ص 24

الملحق رقم 07: نموذج استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير

قسم :العلوم التجارية

تخصص :دراسات محاسبية وجبائية معمقة

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة الماستر للطالب :عبد المالك عايشي

بعنوان: دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك

سيدي، سيدتي:

في إطار تحضيري لمذكرة ماستر ، أرجو منكم المشاركة والمساهمة في إثراء موضوع بحثي، من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة المطروحة في هذه الاستمارة،وهذا لمعرفة وجهة نظركم كمختصين في مجال المحاسبة بالبنوك .

ونظرا لأهمية هذه الدراسة في توضيح وتحليل موضوع البحث ،نرجو منكم التعاون معنا وملئ جميع بيانات هذا الاستبيان بدقة وموضوعية، مما سيسهل علينا انجاز وتقييم موضوع الدراسة بشكل أفضل، علما بأن معلوماتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي وإثراء موضوع البحث.

ونشكركم مسبقا على مساعدتكم لنا في إتمام هذه الدراسة.

تقبلوا سيدي ...سيدتي فائق التقدير والاحترام.

أولا: معلومات عامة

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- المؤهل العلمي: تقني سامي ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐

أخرى ☐

3- الوظيفة الحالية: محاسب ☐ إطار محاسب ☐ رئيس قسم المحاسبية ☐

خبير محاسبي ☐ وظيفة أخرى ☐

4- الخبرة: أقل من 02 سنوات ☐ من 02 سنوات إلى 05 سنوات ☐

من 05 سنوات إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

ثانيا: مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي

البيان	أوافق	محايد	لا أوافق
1- يعتبر قيام الجزائر بتبني النظام المحاسبي المالي أمر جيد .			
2- يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق.			
3- يرتكز النظام المحاسبي المالي على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي.			
4- يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية منسجمة.			
5- إن قرار المجلس الوطني للمحاسبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي هو الحل المناسب للمشاكل التي تعاني منها الممارسة المحاسبية.			
6- تواجهك عدة مشاكل عند تطبيق النظام المحاسبي المالي.			

ثالثا: مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك

البيان	أوافق	محايد	لا أوافق
1- يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات البنوك الجزائرية.			
2- المعلومات التي تقدمها القوائم المالية البنكية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها .			

3- يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى تحسين وضعية البنك.			
4- المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي البنكي أفضل من معلومات التي يقدمها النظام المحاسبي البنكي السابق .			
5- القوائم المالية البنكية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية .			
6- تواجهك عدة مشاكل في فهم و تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك.			
7- يوجد لدى المحاسبين القدرة على تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك.			
8- المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي البنكي ملائمة بالنسبة للأطراف المستعملة لها.			

رابعا :مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك :

البيان	أوافق	محايد	لا أوافق
1- إن القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للبنك .			
2- البنوك الجزائرية ملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية .			
3- يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى تحسين القطاع البنكي.			
4- يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى تسهيل العمل المحاسبي البنكي.			
5- من إيجابيات الممارسة المحاسبية تطبيق الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية.			

الفهـــــــرس

الفهرس

البيان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر.....	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات.....	VI
قائمة الجداول.....	VIII
قائمة الأشكال البيانية.....	X
قائمة الملاحق.....	XII
قائمة الاختصارات و الرموز.....	XIII
المقدمة العامة.....	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي	
تمهيد.....	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية.....	3
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي	3
الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي.....	3
الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي.....	3
الفرع الثالث: المعايير المحاسبية (IAS/IFRS).....	4
المطلب الثاني: النظام المحاسبي البنكي.....	7
الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي البنكي.....	7
الفرع الثاني: خصائص وعناصر النظام المحاسبي البنكي.....	7
الفرع الثالث: مبادئ النظام المحاسبي البنكي.....	9
المطلب الثالث: المخطط المحاسبي البنكي.....	10
الفرع الأول: تعريف المخطط المحاسبي البنكي.....	10
الفرع الثاني: مدونة الحسابات القطاع البنكي وفق النظام المحاسبي المالي.....	11
الفرع الثالث: عرض أهم القوائم المالية للقطاع البنكي وفق النظام المحاسبي المالي.....	14
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.....	15

خلاصة الفصل الأول.....	18
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد.....	20
المبحث الأول: عرض الاستبيان.....	21
المطلب الأول: عينة الدراسة وحدودها.....	21
الفرع الأول: إطار عينة الدراسة.....	21
الفرع الثاني: حدود الدراسة.....	21
المطلب الثاني: مراحل إعداد الاستبيان.....	22
الفرع الأول: بناء استمارة الاستبيان.....	22
الفرع الثاني: مرحلة توزيع الاستبيان على أفراد العيينة.....	22
الفرع الثالث: مرحلة المعالجة الإحصائية للاستبيان.....	22
المطلب الثالث: هيكل الاستبيان.....	23
المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج الاستبيان.....	23
المطلب الأول: تحليل نتائج الاستبيان.....	24
الفرع الأول : الخصائص العامة للعينة.....	24
الفرع الثاني: مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالي.....	26
الفرع الثالث: تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك.....	30
الفرع الرابع: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك.....	34
المطلب الثاني: تحليل محاور الاستبيان.....	36
الفرع الأول: مستوى فهم أفراد العينة للنظام المحاسبي المالى في المؤسسة الجزائرية.....	37
الفرع الثاني: تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك.....	39
الفرع الثالث: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك.....	41
خلاصة الفصل الثاني.....	43
الخاتمة العامة.....	44
المراجع.....	47
الملاحق.....	50
الفهرس.....	61